مجموعة العمل المالي (الفاتف)

دليل النهج القائم على المخاطر
لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

17 يونيو 2008

تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية من قِبل دولة الامارات العربية المتحدة، ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.

© مجموعة العمل المالي/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2008

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج، ولا نسخ، ولا نقل، ولا ترجمة هذا المنشور دون إذن مكتوب.

يجب تقديم طلبات الحصول على إذن لإعادة إنتاج كل أو جزء من هذا المنشور إلى:

الأمانة العامة لمجموعة العمل المالي، مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2 شارع أندريه باسكال 75775 باريس Cedex 16، فرنسا

جدول المحتويات

القسم الأول: استخدام الدليل 4

الغرض من النهج القائم على المخاطر 4

الفصل الأول: الخلفية والسياق 4
الفصل الثاني: النهج القائم على المخاطر - الغرض والفوائد والتحديات 8
الفصل الثالث: مجموعة العمل المالي والنهج القائم على المخاطر 12

القسم الثاني: إرشادات للسلطات الحكومية 18

الفصل الأول: المبادئ الرفيعة المستوى لوضع نهج قائم على المخاطر 18
الفصل الثاني: تنفيذ النهج القائم على المخاطر 24

القسم الثالث: دليل إرشادات موجه للتجار حول تنفيذ نهج قائم على المخاطر 31

الفصل الأول: فئات المخاطر 31
الفصل الثاني: تطبيق النهج القائم على المخاطر 41
الفصل الثالث: الضوابط الداخلية 43

الملحقات 47

الملحق 1 - مصادر المعلومات الإضافية 47

أ. وثائق من مجموعة العمل المالي (الفاتف) 47
ب. مصادر أخرى للمعلومات لمساعدة الدول والتجار على تقييم المخاطر في الدول والأنشطة العابرة للحدود 47

الملحق 2 – مسرد المصطلحات 50

الملحق 3 - أعضاء المجموعة الاستشارية الإلكترونية 52

دليل حول النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

مبادئ وإجراءات رفيعة المستوى لتجار المعادن الثمينة
وتجار الأحجار الكريمة

القسم الأول: استخدام الدليل
الغرض من النهج القائم على المخاطر

الفصل الأول: الخلفية والسياق

1. في يونيو 2007، اعتمدت مجموعة العمل المالي (الفاتف) دليلاً حول النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: مبادئ وإجراءات رفيعة المستوى، تتضمن إرشادات للسلطات العامة وإرشادات للمؤسسات المالية. يأتي ذلك تتويجا لمشاورات مكثفة حصلت بين أعضاء القطاعين العام والخاص ضمن المجموعة الاستشارية الإلكترونية التي أنشأتها مجموعة العمل المالي (الفاتف).

2. بالإضافة إلى المؤسسات المالية، تغطي توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف) أيضا عددا من الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وفي اجتماعه في يونيو 2007، أقرّ فريق التقييمات والتنفيذ التابع لمجموعة العمل المالي اقتراحاً بعقد اجتماع لممثلين من الأعمال والمهن غير المالية المحددة من أجل تقييم إمكانية وضع إرشادات بشأن النهج القائم على المخاطر لهذا القطاع، باستخدام نفس الهيكلية والأسلوب المستخدمين في الدليل النهائي الموجّه للمؤسسات المالية.

3. عقد هذا الاجتماع في شهر سبتمبر 2007 وحضرته منظمات تمثل المحامين وكتاب العدل والمحاسبين ومقدمي خدمات الصناديق والشركات والكازينوهات والوكلاء العقاريين وتجار المعادن الثمينة وتجار الأحجار الكريمة. وأعربت هذه المجموعة من ممثلي القطاع الخاص عن اهتمامها بالمساهمة في دليل مجموعة العمل المالي (الفاتف) حول تنفيذ نهج قائم على المخاطر لقطاعاتها. وسيتبع الدليل الموجه للأعمال والمهن غير المالية المحددة مبادئ النهج القائم على المخاطر الذي وضعته مجموعة العمل المالي (الفاتف)، ويسلّط الضوء على عوامل الخطر الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة، فضلا عن اقتراح استراتيجيات التخفيف التي تتناسب مع الأنشطة والأعمال الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة. وأنشأت مجموعة العمل المالي (الفاتف) مجموعة استشارية الكترونية أخرى من أجل تسهيل العمل.

4. عقدت مجموعة القطاع الخاص لقاء آخر في شهر ديسمبر 2007 وانضم إليها عدد من مؤسسات القطاع العام المتخصصة. وأنشئت فرق عمل منفصلة تضم هيئات أعضاء من القطاعين العام والخاص، وتم تعيين رؤساء من القطاع الخاص.

5. واصلت المجموعة الاستشارية الالكترونية عملها حتى تم رفع هذا الدليل الموجه لتجار المعادن الثمينة وتجار

الأحجار الكريمة إلى فريق التقييمات والتنفيذ التابع لمجموعة العمل المالي (الفاتف). وبعد إجراء مزيد من المشاورات الدولية مع القطاعين العام والخاص، اعتمدت مجموعة العمل المالي (الفاتف) هذا الدليل في اجتماعها العام المنعقد في يونيو 2008. ويجري نشر دليل الإرشادات الخاص بكل قطاع من قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة الأخرى بشكل منفصل.

الغرض من الدليل

6. يقضي الغرض من هذا الدليل بما يلي:

- دعم تطوير فهم مشترك لما يشمله النهج القائم على المخاطر.
- تحديد المبادئ الرفيعة المستوى المرتبطة بتطبيق النهج القائم على المخاطر.
- عرض الممارسات الجيدة في مجال تصميم وتنفيذ نهج فعال قائم على المخاطر.

7. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن تطبيق نهج قائم على المخاطر ليس أمرا إلزاميا. إذ لا يعني النهج القائم على المخاطر المطبق تطبيقا سليما بالضرورة تخفيف العبء، مع أنه يفترض به أن يؤدي إلى ترشيد استخدام الموارد بفعالية أكبر من حيث التكلفة. وبالنسبة لبعض البلدان، قد يكون من الأنسب تطبيق نظام قائم على القواعد. وسيكون على كل دولة اتخاذ قراراتها الخاصة بشأن ما إذا كانت ستطبق نهجا قائما على المخاطر، بحسب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة الخاصة بها، وبحسب حجم وطبيعة أنشطة الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة. كما تؤخذ في الاعتبار مسألة التوقيت بالنسبة للبلدان التي ربما تكون قد طبقت تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ولكن حيث لا يكون مؤكداً إذا كانت هذه الأعمال والمهن غير المالية المحددة تمتلك خبرة كافية لتنفيذ وتطبيق نهج فعال قائم على المخاطر.

الجمهور المستهدف في الدليل ووضع الدليل ومحتواه

8. تمت صياغة دليل الإرشادات على أرفع مستوى من أجل التعرف على الممارسات المختلفة لتجار المعادن الثمينة وتجار الأحجار الكريمة (المشار إليهم فيما يلي باسم "التجار") في مختلف البلدان، وعلى المستويات والأشكال المختلفة للرقابة التي قد تنطبق عليهم. ويجب أن تهدف كل دولة وسلطاتها الوطنية إلى إقامة شراكة مع هؤلاء التجار لديها بما يعود بالفائدة للطرفين من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

9. يستهدف دليل الإرشادات بصورة اساسية تجار المعادن الثمينة وتجار الأحجار الكريمة، عندما يقومون بأنشطة تقع ضمن نطاق توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف)، على النحو المبين أدناه. ولأغراض هذا الدليل، يشمل مصطلح "تاجر" مجموعة واسعة من الأشخاص الناشطين في هذه الأعمال، بدءاً بمَن ينتجون المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في عمليات التعدين، إلى الشارين والسماسرة الوسطاء، وصولاً الى من يتولون مهمة قطع وتلميع الأحجار الكريمة ومصافي المعادن الثمينة، ومصنّعي المجوهرات الذين يستخدمون المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، إلى الباعة بالتجزئة للجمهور، والشارين والباعة في الأسواق الثانوية وأسواق الخردة.

10. تنص التوصية 12 على أن متطلبات العناية الواجبة للعملاء، وحفظ السجلات، والاهتمام بجميع المعاملات الكبيرة المعقدة وغير العادية المنصوص عليها في التوصيات 5 و6 والتوصية 8 إلى التوصية 11 يجب أن تطبق على تجار المعادن الثمينة وتجار الأحجار الكريمة عندما يشاركون في أي معاملة نقدية مع عميل تساوي أو تزيد عن 15 ألف دولار أمريكي/ يورو.

11. تنص التوصية 16 على أن التوصيات من 13 إلى 15 الصادرة عن مجموعة العمل المالي (الفاتف) بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (انظر الفقرة 132) والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوصية 21 المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها بالنسبة للبلدان التي لا تلتزم بتوصيات الفاتف أو لا تلتزم بها بما فيه الكفاية، يجب أن تطبّق على تجار المعادن الثمينة وتجار الأحجار الكريمة عند قيامهم بأي معاملة نقدية مع عميل تساوي أو تزيد عن السقف المحدد المطبّق (15 ألف دولار أمريكي/ يورو).

12. يشمل الجمهور الأوسع لهذا الدليل البلدان والسطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم التي تدرس كيفية تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على التجار. يتعين على الدول أن تحدد النظام الأنسب لها، بحيث يكون مصمماً خصيصا للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها كل دولة على حدة، ويأخذ في الاعتبار خصوصيات التجار وأنشطتهم محليا. ينبغي أن يفهم هذا النظام المعتمد الاختلافات بين قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فضلا عن التباينات بين الأعمال والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية. غير أن هذا الدليل لا يلغي اختصاص السلطات الوطنية.

<u>ملاحظات حول الأنشطة الخاصة التي يقوم بها التجار</u>

13. يفترض أن تساعد الملاحظات العامة الواردة أدناه حول الأعمال التجارية المختلفة التي يقوم بها التجار في رفد النهج بالمعلومات المطلوبة. كما ينبغي الأخذ في الاعتبار الأنشطة الخاصة التي يجريها التجار على المستوى الوطني.

14. يتميز الماس والمجوهرات والمعادن الثمينة بخصائص مادية وتجارية فريدة بحيث تكون ذات قيمة بكميات صغيرة يسهل نقلها. تتنوع التجارة العالمية من المعاملات الدولية الحديثة التي تتم من خلال النظام المالي إلى الأسواق المحلية غير الرسمية. ويتراوح التجار من أفراد يعانون الفقر المدقع ويتواجدون في بعض أكثر الأماكن النائية والمضطربة على هذا الكوكب، إلى أغنى الأغنياء، وصولاً إلى شركات كبيرة متعددة الجنسيات تعمل في المراكز المالية الرئيسية. تتراوح طرق إجراء المعاملات أيضا من عمليات تبادل مجهولة الهوية لحفنة من الأحجار أو بعض الشذرات مقابل بعض النقود، إلى صفقات تنظمها الحكومة في أسواق البورصة.

15. يعتبر تقييم المخاطر أمراً مألوفاً للتجار الألماس والمجوهرات والمعادن الثمينة بالنظر إلى مخاطر السرقة والاحتيال. يجب إضافة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى المخاوف التقليدية في القطاع، ضمن برنامج منظم ورسمي. ويفترض بتجار الألماس على وجه الخصوص أن يكونوا على دراية بهذا البرنامج ضمن عملية كيمبرلي[1] العالمية المصممة لتخفيف مخاطر

[1] مخطط تنظيمي عالمي يحكم حركة الماس الخام عبر الحدود الدولية، ويضيف شهادة بمشروعية تجارة الماس وبياناً بقيمة جميع الماس الخام الذي يتم تداوله عبر الحدود. يتم استكماله بضمانات

تمويل الصراعات في تجارة الألماس الخام.

التاجر المطبقة على الماس المصقول والمجوهرات التي تحتوي على ألماس بما يغطي كل صفقة وصولا إلى مبيعات التجزئة. وتشمل عملية كيمبرلي جميع التجار والبلدان البارزة المشاركة في تعدين الألماس وتجارته ومعالجته، ونظام تتبعه وتقييمه.

الفصل الثاني: النهج القائم على المخاطر- الغرض والفوائد والتحديات

الغرض من النهج القائم على المخاطر

16. تمت صياغة توصيات مجموعة العمل المالي بلغة تسمح للبلدان بالدرجة المحددة باعتماد نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتسمح هذه الصياغة أيضا للبلدان بأن تتيح للأعمال والمهن غير المالية المحددة باستخدام نهج قائم على المخاطر في تطبيق بعض التزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

17. من خلال اعتماد نهج قائم على المخاطر، يمكن اتخاذ تدابير لمنع أو تخفيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المخاطر المحددة. سيسمح ذلك بتخصيص الموارد بأكثر الطرق فعالية. يقضي المبدأ المعمول به بأن الموارد يجب أن توجه وفقا للأولويات بحيث تحظى أكبر المخاطر بأعلى قدر من الاهتمام. أما المقاربات البديلة فتقضي إما أن تستخدم الموارد بالتساوي، أو أن تكون الموارد مستهدِفة، ولكن على أساس عوامل أخرى غير المخاطر. ويمكن أن يؤدي ذلك عن غير قصد إلى اتباع نهج "استيفاء لائحة من الشروط " مع التركيز على تلبية المتطلبات التنظيمية بدلا من مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب بكفاءة وفعالية.

18. يخضع عدد من قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة لمتطلبات تنظيمية أو مهنية تكمل تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، في بعض البلدان سيتم ترخيص التجار والإشراف على بعض أنشطتهم من قبل مؤسسات حكومية. وحيثما أمكن، سيكون من المفيد للتجار وضع سياساتهم وإجراءاتهم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة تنسجم مع المتطلبات التنظيمية أو المهنية الأخرى. يجب أن يساعد نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على المخاطر على ضمان وصول العملاء والأطراف الأخرى الحسنة النية إلى الخدمات التي يقدمها التجار، ولكن يجب أن يخلق حواجز أمام أولئك الذين يسعون إلى إساءة استخدام هذه الخدمات.

19. يجب إجراء تحليل للمخاطر لتحديد الجوانب التي تكون فيها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكبر. وستحتاج الدول إلى تحديد مواطن الضعف الرئيسية ومعالجتها وفقا لذلك. سيحتاج التجار إلى هذا العون لمساعدتهم على تحديد العملاء والأطراف الأخرى والمنتجات والخدمات من فئة المخاطر المرتفعة، بما في ذلك قنوات التسليم والمواقع الجغرافية. هذه ليست تقييمات ثابتة. بل هي تتغير مع مرور الوقت بحسب تطور الظروف وتغير التهديدات.

20. عادة، تهدف استراتيجيات إدارة وتخفيف أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة إلى منع حدوث النشاط من خلال مزيج من الردع (مثل تدابير العناية الواجبة المناسبة تجاه العملاء) ، والرصد (*مثل* المراقبة والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة)، وحفظ السجلات لتسهيل التحقيقات.

21. ينبغي تصميم إجراءات متناسبة استنادا إلى المخاطر التي تم تقييمها. كما يجب أن تخضع الجوانب الأكثر عرضة للخطر لإجراءات معززة؛ يشمل ذلك تدابير مثل تعزيز العناية الواجبة تجاه العملاء والأطراف الأخرى وتعزيز عملية الرقابة على المعاملات. يترتب على ذلك أيضا أنه في الحالات التي تكون فيها المخاطر منخفضة، يجوز تطبيق ضوابط مبسطة أو مخفضة.

22. لا توجد منهجيات مقبولة عالميا تحدد طبيعة ونطاق النهج القائم على المخاطر. ومع ذلك، فإن النهج الفعال القائم على المخاطر ينطوي على تحديد وتصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع ضوابط معقولة على أساس المخاطر المحددة.

23. يتيح النهج الفعال القائم على المخاطر للتجار اعتماد آراء وأحكام معقولة في مجال التجارة والأعمال في تعاملهم مع العملاء والأطراف المقابلة. إن تطبيق نهج قائم على المخاطر يكون منطقياً ومفصلاً بوضوح يبرر أي أحكام صادرة في مجال إدارة المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ينبغي ألا يصمم نهج قائم على المخاطر بحيث يمنع التجار من مواصلة أنشطتهم التجارية المشروعة أو من إيجاد طرق مبتكرة لتنويع أعمالهم.

24. بغض النظر عن قوة وفعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سيستمر المجرمون في محاولة نقل الأموال غير المشروعة دون أن يتم اكتشافهم وسينجحون من وقت لآخر. من المرجح أن يستهدفوا الأعمال والمهن غير المالية المحددة إذا أصبحت القنوات الأخرى لنقل الأموال غير المشروعة أكثر صعوبة. لهذا السبب، قد تكون الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، أكثر أو أقل عرضة للخطر اعتمادا على فعالية إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في القطاعات الأخرى. يسمح النهج القائم على المخاطر المطبق من قبل الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار، بالتكيف والتأقلم بشكل أكثر كفاءة وفعالية مع بروز طرق جديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

25. ومن شأن اتباع نهج قائم على المخاطر مصمم بشكل معقول ومنفذ بفعالية أن يوفر هيكلا رقابيا مناسبا وفعالا لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يمكن تحديدها. ومع ذلك، يجب إدراك أن أي ضوابط مطبقة بشكل معقول، بما في ذلك الضوابط المنفذة نتيجة لنهج قائم على المخاطر مصمم بشكل معقول ومنفذ بشكل فعال، لن تحدد وتكشف جميع حالات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ولذلك، يجب على السطات المختصة المحددة، والمنظمات الذاتية التنظيم، وسلطات إنفاذ القانون، والسلطات القضائية أن تأخذ في الاعتبار النهج القائم على المخاطر الذي يستند إلى منطق معقول وأن توليه الاعتبار الواجب. وفي الحالات التي يكون فيها هناك إخفاق في تنفيذ نهج قائم على المخاطر مصمم تصميما ملائما أو في حالة فشل برنامج قائم على المخاطر لم يكن مناسباً من حيث تصميمه، ينبغي للجهات المنظمة أو المنظمات الذاتية التنظيم أو سلطات إنفاذ القانون أو السلطات القضائية أن تتخذ الإجراءات اللازمة والمتناسبة.

<u>الفوائد والتحديات المحتملة للنهج القائم على المخاطر</u>

الفوائد:

26. إن اعتماد نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن أن يحقق فوائد لجميع الأطراف بما في ذلك الجمهور. وعند تطبيق هذا النهج بفعالية، ينبغي أن يسمح باستخدام أكثر كفاءة وفعالية للموارد وتقليل الأعباء على العملاء والأطراف المقابلة. إن التركيز على تهديدات ذات مخاطر أكثر ارتفاعاً يجب أن يضمن تحقيق نتائج مفيدة على نحو أكثر فعالية.

27. بالنسبة للتجار، يتيح النهج القائم على المخاطر المرونة في التعامل مع التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام المهارات والمسؤوليات المتخصصة. وهذا يتطلب من التجار إلقاء نظرة واسعة وموضوعية على أنشطتهم وعملائهم والأطراف المقابلة.

28. كما ينبغي أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرنة من أجل التكيف مع تطور المخاطر. وعليه، يستخدم التجار حكمهم ومعرفتهم وخبراتهم لتطوير نهج مناسب قائم على المخاطر لمنظمتهم وهيكليتهم وأنشطتهم التجارية.

التحديات:

29. ليس بالضرورة أن يكون النهج القائم على المخاطر خيارا سهلا، كما قد تبرز حواجز يجب التغلب عليها عند تنفيذ التدابير اللازمة. قد تكون بعض التحديات متأصلة في استخدام النهج القائم على المخاطر. وقد ينبع البعض الآخر من الصعوبات في الانتقال إلى نظام قائم على المخاطر. ولكن قد يمكن النظر إلى عدد من التحديات على أنها فرص متاحة لتنفيذ نظام أكثر فعالية. تناقش الفقرات من 42 إلى 46 أدناه بشكل أكثر تفصيلاً التحدي المتمثل في تنفيذ نهج قائم على المخاطر في ما يتعلق بتمويل الإرهاب.

30. يمثل النهج القائم على المخاطر تحديا لكل من كيانات القطاعين العام والخاص. ويتطلب هذا النهج موارد وخبرات لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بالمخاطر، على صعيد كل من الدولة والمؤسسة، ولوضع الإجراءات والنظم، وتدريب الموظفين. كما يتطلب ممارسة الحكم السليم المستند إلى تدريب حثيث عند تنفيذ الإجراءات والنظم. وسيؤدي بالتأكيد إلى تنوع أكبر في الممارسة العملية بما يعزز الابتكار ويحسن مستوى الامتثال. إلا أنه قد يتسبب كذلك انعدام اليقين بشأن التوقعات وصعوبة في تطبيق معاملة تنظيمية موحدة، ويصعب فهم العملاء والأطراف المقابلة للمعلومات المطلوبة.

31. يتطلب تنفيذ نهج قائم على المخاطر أن يكون لدى التجار فهم سليم للمخاطر وأن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم. يتطلب ذلك بناء الخبرات، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال التدريب والتوظيف وأخذ المشورة المهنية و "التعلم بالممارسة". ستستفيد العملية دائما من تبادل المعلومات من قبل السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم. كما أن توفير دليل إرشادات الممارسات الفضلى يعتبر بدوره إضافة قيّمة. وقد تؤدي محاولة اتباع نهج قائم على المخاطر دون خبرة كافية إلى اتخاذ قرارات غير سليمة. قد يبالغ التجار في تقدير المخاطر، مما قد يؤدي إلى هدر الموارد، أو قد يقللون من تقدير المخاطر ممّا قد يخلق أوجه ضعف.

32. قد يجد التجار أن بعض الموظفين غير مرتاحين لإصدار أحكام قائمة على المخاطر. قد يؤدي ذلك إلى قرارات حذرة بشكل مبالغ به، أو إلى قضاء وقت غير متناسب في توثيق الأساس المنطقي وراء القرار المتخذ. قد ينطبق هذا أيضا على مستويات مختلفة من الإدارة.

33. ولكن إذا تعذر على الإدارة إدراك المخاطر أو قلّلت من تقديرها، قد تتطور ثقافة تسمح بتخصيص موارد غير كافية لوظيفة الامتثال مما يؤدي إلى إخفاقات كبيرة محتملة في مجال الامتثال.

34. ينبغي على السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم أن تركز بقدر أكبر على ما إذا كان التجار يعتمدون على عملية فعالة لاتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة المخاطر، وينبغي استخدام اختبار العينات أو مراجعة القرارات الفردية كوسيلة لاختبار فعالية عملية إدارة المخاطر بصورة عامة لدى أي تاجر معادن ثمينة أو أحجار كريمة. يجب أن تدرك السطات المختصة المحددة والمنظمات الذاتية التنظيم أنه على الرغم من تحديث هيكليات وإجراءات إدارة المخاطر المناسبة بانتظام، وعلى الرغم من اتباع السياسات والإجراءات والعمليات ذات الصلة، يبقى احتمال اتخاذ قرارات غير صحيحة في ضوء عدم توفر معلومات إضافية بشكل معقول في ذلك الوقت.

35. عند تنفيذ النهج القائم على المخاطر، يجب إعطاء التجار الفرصة لإصدار أحكام معقولة في ما يتعلق بظروف عملهم. قد يؤدي ذلك إلى احتمالية عدم اعتماد تاجرين أو شركتين في مجال المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة لنفس الممارسة التفصيلية. يتطلب هذا التنوع المحتمل في الممارسات أن تبذل السطات المختصة المحددة والمنظمات الذاتية التنظيم جهدا أكبر لتحديد ونشر الإرشادات بشأن الممارسات السليمة، وقد يشكل تحديات للموظفين العاملين على مراقبة الامتثال. ومن شأن وجود إرشادات بشأن الممارسات الجيدة والتدريب والدراسات القطاعية وغيرها من المعلومات والمواد المتاحة أن يساعد السلطة المختصة المعينة أو المنظمة ذاتية التنظيم في تحديد ما إذا كان تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة قد أصدر أحكاما سليمة قائمة على المخاطر.

36. تشترط التوصية 25 تقديم تغذية راجعة كافية إلى القطاع المالي والأعمال والمهن غير المالية المحددة. تساعد هذه التغذية الراجعة المؤسسات والشركات على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدقة أكبر وتعديل برامج المخاطر الخاصة بها وفقا لذلك. يزيد هذا بدوره من احتمال اكتشاف النشاط المشبوه ويحسن نوعية تقارير المعاملات المشبوهة. وبالإضافة إلى كونها مدخلا أساسيا في أي تقييم للمخاطر على مستوى الدولة أو القطاع، فإن سرعة ومحتوى هذه التغذية الراجعة لهما صلة بتنفيذ نهج فعال قائم على المخاطر.

يمكن تلخيص الفوائد المحتملة والتحديات المحتملة على النحو التالي:

الفوائد المحتملة:

- إدارة أفضل للمخاطر والكلفة مقابل الفائدة
- كفاءة استخدام الموارد وتخصيصها
- التركيز على التهديدات الحقيقية والمحددة
- المرونة في التكيف مع المخاطر التي تتغير بمرور الوقت

التحديات المحتملة:

- تحديد المعلومات المناسبة لإجراء تحليل سليم للمخاطر
- معالجة التكاليف الانتقالية قصيرة الأجل
- حاجة أكبر لمزيد من الموظفين الخبراء القادرين على إصدار أحكام سليمة
- تطوير استجابة تنظيمية مناسبة للتنوع المحتمل للممارسات

الفصل الثالث: مجموعة العمل المالي والنهج القائم على المخاطر

37. إن الدرجات المتفاوتة لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب لأنواع معينة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار، أو لأنواع معينة من العملاء والأطراف المقابلة، أو المعاملات، هي أحد الاعتبارات الهامة التي تقوم عليها توصيات مجموعة العمل المالي. ووفقا للتوصيات، في ما يتعلق بالأعمال والمهن غير المالية المحددة، هناك توصيات محددة تكون فيها درجة المخاطر مسألة يجب على الدولة أن تأخذها في الاعتبار (إذا كانت هناك مخاطر أكثر ارتفاعاً)، أو قد تأخذها الدولة في الاعتبار (إذا كانت هناك مخاطر أقل).

38. ويتم إدراج النهج القائم على المخاطر في التوصيات (والمنهجية) بطرق محددة ومحدودة في عدد من التوصيات، أو تشكل جزءاً لا يتجزأ من تلك التوصيات أو ترتبط بها. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار، تعالج المخاطر في ثلاثة مجالات رئيسية (أ) العناية الواجبة تجاه العملاء (التوصية *5 و6 و8 و9*) (ب) نظم الرقابة الداخلية للأعمال (*التوصية 15*)؛ (ج) نهج الإشراف / الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة بما في ذلك التجار (*التوصية 24*).

العناية الواجبة تجاه العملاء والأطراف المقابلة (التوصية 5 و6 و8 و9)

39. يشار إلى المخاطر بعدة أشكال:

أ) مخاطر أكثر ارتفاعاً– بموجب التوصية 5، يجب على الدولة أن تطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة لديها، بما في ذلك التجار، بذل العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء والأطراف المقابلة من فئة المخاطر المرتفعة، والعلاقات التجارية والمعاملات. والتوصية 6 (الأشخاص المعرضون سياسيا) هي مثال على هذا المبدأ وتعتبر سيناريو ذات مخاطر أكثر ارتفاعاً يتطلب تدابير عناية واجبة معززة تجاه العملاء.

ب) مخاطر متدنية - قد تسمح الدولة أيضا للأعمال والمهن غير المالية المحددة فيها، بما في ذلك التجار، بأخذ المخاطر المتدنية في الاعتبار عند تحديد مدى تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء التي ستتخذها (العودة إلى المنهجية المعيار 5.9). وبالتالي يمكن للتجار تقليل التدابير المطلوبة أو تبسيطها (ولكن لا يمكنهم تجنبها تماماً).

ج) المخاطر الناشئة عن الابتكار – بموجب التوصية 8، يجب على الدولة أن تطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة فيها، بما في ذلك التجار، إيلاء اهتمام خاص للمخاطر المتأتية من التكنولوجيات الجديدة أو الناشئة التي قد تفضل إخفاء الهوية.

د) آلية تقييم المخاطر - تتوقع معايير الفاتف اعتماد آلية مناسبة تقوم من خلالها السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم بتقييم أو مراجعة الإجراءات التي يعتمدها التجار لتحديد درجة المخاطر وكيفية إدارتهم لتلك المخاطر، وكذلك لمراجعة تصنيفات المخاطر التي اعتمدوها. ينطبق هذا التوقع على جميع المجالات التي يطبق فيها النهج القائم على المخاطر. وعندما تصدر السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم إرشادات بشأن النهج المناسب للإجراءات القائمة على المخاطر، من المهم إثبات اتباع هذه المبادئ وتطبيقها. كما تعتبر التوصيات أن المخاطر القِطرية عنصر ضروري في أي آلية لتقييم المخاطر (التوصية 5 والتوصية 9).

نظم الرقابة الداخلية (التوصية 15)

40. بموجب التوصية 15، إن عملية وضع سياسات داخلية "ملائمة" ونظم تدريب وتدقيق يجب أن تتضمن دراسة محددة ومستمرة للمخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعملاء والأطراف المقابلة، والمنتجات والخدمات، ومناطق التشغيل الجغرافية، وما إلى ذلك. وتوضح المذكرة التفسيرية للتوصية 15 أنه يجوز لأي دولة أن تسمح للأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار، بمراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحجم الأعمال، عند تحديد نوع ونطاق التدابير المطلوبة.

التنظيم والرقابة من قبل السلطات المختصة المحددة أو المنظمات الذاتية التنظيم (التوصية 24)

41. ينبغي على الدول أن تكفل خضوع التجار لنظم فعالة لمراقبة وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عند تحديد ما إذا كان نظام مراقبة وضمان الامتثال مناسبا، يمكن الأخذ في الاعتبار مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في مؤسسة معينة، *أي* إذا ثبت أن المخاطر متدنية، يمكن التقليل من تدابير المراقبة.

<u>قابلية تطبيق النهج القائم على المخاطر في مجال تمويل الإرهاب</u>

42. نجد أوجه تشابه واختلاف في تطبيق النهج القائم على المخاطر لموضوع تمويل الإرهاب وغسل الأموال. كلاهما يتطلب عملية لتحديد وتقييم المخاطر. غير أن خصائص تمويل الإرهاب تجعل من رصده أمرا صعبا وقد يكون تنفيذ استراتيجيات التخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب أمرا صعبا بسبب اعتبارات مثل القيمة المنخفضة نسبيا للمعاملات المرتبطة بتمويل الإرهاب، أو حقيقة أن الأموال يمكن أن تتأتى من مصادر مشروعة وغير مشروعة على حد سواء.

43. قد تتأتى الأموال المستخدمة لتمويل الأنشطة الإرهابية من نشاط إجرامي أو مصادر مشروعة، وقد تختلف طبيعة مصادر التمويل وفقا لنوع المنظمة الإرهابية. حين تكون الأموال متأتية من نشاط إجرامي، فإن آليات المراقبة التقليدية المستخدمة لرصد غسل الأموال قد تكون مناسبة أيضا لتمويل الإرهاب، مع أن النشاط الذي قد يكون مؤشرا على الاشتباه قد لا يتم تحديده أو ربطه بموضوع تمويل الإرهاب. وتجدر الإشارة إلى أن المعاملات المرتبطة بتمويل الإرهاب يمكن أن تتم بمبالغ صغيرة جدا، وعند تطبيق نهج قائم على المخاطر، تكون نفس المعاملات التي تعتبر غالباً متدنية المخاطر في ما يتعلق بغسل الأموال. وحيثما تكون الأموال من مصادر مشروعة، يكون من الأصعب بعد تحديد ما إذا كان يمكن استخدامها لأغراض إرهابية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون أعمال الإرهابيين علنية وبريئة ظاهرياً، مثل شراء المواد والخدمات لتعزيز أهدافهم، بينما يكون السر الوحيد هو الاستخدام المقصود لهذه المواد والخدمات التي تم شراؤها. لذلك، في حين تتأتى أموال الإرهابيين من نشاط إجرامي أو من مصادر مشروعة، قد لا تظهر المعاملات المتصلة بتمويل الإرهاب نفس سمات غسل الأموال التقليدي. ولكن، وبأية حال، ليست من مسؤولية التجار تحديد نوع النشاط الإجرامي الأساسي، أو الغرض الإرهابي المقصود، بل يقتصر دور التاجر على تحديد النشاط المشبوه والإبلاغ عنه. حينذاك، تتولى وحدة المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون مواصلة دراسة المسألة لتحديد ما إذا كانت هناك صلة بتمويل الإرهاب.

44. إن قدرة التجار على اكتشاف وتحديد معاملات تمويل الإرهاب المحتملة دون إرشادات بشأن تطبيقات تمويل الإرهاب أو دون التصرف بناء على معلومات استخباراتية محددة تقدمها السلطات تشكل تحديا أكبر بكثير مما هو عليه الحال بالنسبة لغسل الأموال المحتمل وغيره من الأنشطة المشبوهة. ومن المرجح أن تستند جهود الرصد، في غياب إرشادات وتطبيقات وطنية محددة، إلى المراقبة التي تركز على المعاملات مع دول أو مناطق جغرافية معروف أن الإرهابيين يعملون فيها أو على التطبيقات المحدودة الأخرى المتاحة (التي يدل الكثير منها على نفس الأساليب المستخدمة في غسل الأموال).

45. قد يخضع أفراد أو منظمات أو دول معينة لعقوبات تمويل الإرهاب في أي دولة معينة. وفي مثل هذه الحالات، تقرر كل دولة وضع قائمة بالأفراد أو المنظمات أو الدول التي تنطبق عليها العقوبات والالتزامات الواقعة على عاتق التجار بالامتثال لتلك العقوبات، بدون أن يرتبط قرارها بعوامل المخاطر. وقد يرتكب التجار فعلاً جرمياً إذا قاموا بأعمال تجارية مع فرد أو منظمة أو دولة مدرجة في القائمة، أو أي وكيل لها، بما يخالف العقوبات المعمول بها.

46. لهذه الأسباب، لم يتناول دليل الإرشادات بشكل شامل تطبيق العملية القائمة على المخاطر في مجال تمويل الإرهاب. ومن الواضح أنه من الأفضل تطبيق نهج قائم على المخاطر حيثما كان ذلك ممكنا عمليا، ولكن يلزم إجراء مزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد مجموعة أشمل من المؤشرات حول الأساليب والتقنيات المستخدمة في تمويل الإرهاب، والتي يمكن بعد ذلك إدراجها في استراتيجيات لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب ووضع تدابير للتخفيف منها. وعندئذ سيكون للأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار، أساس إضافي يمكن الاستناد إليه على نحو أكمل في وضع وتنفيذ عملية قائمة على المخاطر لمكافحة تمويل الإرهاب.

محدودية النهج القائم على المخاطر

47. هناك ظروف لا يمكن فيها تطبيق نهج قائم على المخاطر، أو قد يكون تطبيقه محدودا. وهناك أيضا ظروف قد يتعذر فيها تطبيق نهج قائم على المخاطر في المراحل الأولية من العملية أو المتطلبات، ولكن يصير تطبيقه لاحقاً متاحاً في المراحل اللاحقة. عادة ما تكون محدودية النهج القائم على المخاطر ناتجة عن متطلبات قانونية أو تنظيمية تفرض اتخاذ إجراءات معينة.

48. تعتبر متطلبات تجميد أصول الأفراد أو الكيانات التي تم تحديدها، في الدول التي تفرض فيها مثل هذه المتطلبات، مستقلة عن أي تقييم للمخاطر. إن شرط التجميد شرط مطلق ولا يمكن أن يتأثر بعملية قائمة على المخاطر. وبالمثل، في حين أن تحديد المعاملات المشبوهة المحتملة يمكن تعزيزه باتباع نهج قائم على المخاطر، فإن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بمجرد تحديدها لا يستند إلى المخاطر. انظر الفقرتين 132 و133.

49. هناك العديد من مكونات العناية الواجبة تجاه العملاء والأطراف المقابلة - تحديد هوية العملاء والأطراف المقابلة والمستفيدين الحقيقيين والتحقق منها، والحصول على معلومات حول الأغراض والطبيعة المقصودة لعلاقات العمل، وإجراء العناية الواجبة المستمرة. من بين هذه المكونات، يُعدّ تحديد هوية العملاء والأطراف المقابلة والتحقق منها متطلبات يجب استيفاؤها بغض النظر عن النهج القائم على المخاطر. أما بالنسبة لباقي مكونات العناية الواجبة، قد يسمح النهج القائم على المخاطر الذي يتم تنفيذه بشكل معقول بتحديد نطاق وكمية المعلومات المطلوبة، والآليات التي سيتم استخدامها لتلبية هذه

المعايير الدنيا. بمجرد اتخاذ هذا القرار، فإن الالتزام بحفظ السجلات والمستندات التي تم الحصول عليها لأغراض العناية الواجبة وكذلك سجلات المعاملات، لا يعتمد على مستويات المخاطر.

50. قد تسمح الدول للتجار بتطبيق تدابير مخفضة أو مبسطة حيث يكون خطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أكثر انخفاضاً. ومع ذلك، فإن هذه التدابير المخفضة أو المبسطة لا تنطبق بالضرورة على جميع جوانب العناية الواجبة للعملاء والأطراف المقابلة. وعندما تكون هذه الإعفاءات خاضعة لشروط معينة يجب استيفاؤها، من الضروري التحقق من أن هذه الشروط تنطبق، وحيثما ينطبق الإعفاء تحت حدّ معين، ينبغي اتخاذ تدابير لمنع تجزئة المعاملات بشكل مصطنع لتجنب الحدّ. كما قد تبرز الحاجة إلى معلومات تتجاوز هوية العميل والطرف المقابل، مثل موقع العميل والطرف المقابل، لتقييم المخاطر بشكل كاف. وتكون هذه العملية تكرارية: يجب أن تكون المعلومات الأولية التي تم الحصول عليها عن العميل أو الطرف المقابل كافية لتحديد ما إذا كان يجب المضي قدما، وفي كثير من الحالات ستوفر مراقبة العميل والطرف المقابل معلومات إضافية.

51. يلزم وجود شكل من أشكال المراقبة من أجل الكشف عن المعاملات غير العادية ومن ثم المعاملات التي يحتمل أن تكون مشبوهة. حتى بالنسبة إلى العملاء والأطراف المقابلة الأقل خطراً، تعتبر المراقبة ضرورية للتحقق من تطابق المعاملات مع الملف الأولي للمخاطر من الفئة المنخفضة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، لبدء عملية مراجعة تصنيف مخاطر العميل بشكل مناسب. وبالمثل، قد تصبح المخاطر بالنسبة لبعض العملاء والأطراف المقابلة واضحة فقط بمجرد بدء العلاقة مع العميل أو الطرف المقابل. وهذا يجعل المراقبة المناسبة والمعقولة لمعاملات العملاء والأطراف المقابلة عنصرا أساسيا في النهج القائم على المخاطر المصمم بشكل صحيح. ولكن ضمن هذا السياق، لا تتم مراقبة كافة المعاملات أو الحسابات أو العملاء والأطراف المقابلة بنفس الطريقة تماما. علاوة بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك اشتباه فعلي في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، يمكن اعتبار ذلك سيناريو مرتفع المخاطر، ويجب تطبيق العناية الواجبة المعززة بغض النظر عن أي حدّ أو إعفاء.

<u>التمييز بين المراقبة القائمة على المخاطر والسياسات والعمليات القائمة على المخاطر</u>

52. ينبغي التمييز بين السياسات والعمليات القائمة على المخاطر والمراقبة القائمة على المخاطر من جانب السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم. معروف في إطار المراقبة أن الموارد يجب أن تخصص مع مراعاة المخاطر التي تشكلها كل من الشركات أو الأعمال. ينبغي للمنهجية التي تعتمدها السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم لتحديد تخصيص موارد المراقبة أن تغطي نقطة تركيز أنشطة المؤسسة، وملف المخاطر الخاصة بها، وبيئة الرقابة الداخلية، كما ينبغي أن تتيح إجراء مقارنات ذات صلة بين الشركات أو الأعمال. كما يجب تحديث المنهجية المستخدمة لتحديد تخصيص الموارد بشكل مستمر بحيث تعكس طبيعة وأهمية ونطاق المخاطر التي تتعرض لها كل من الشركات أو الأعمال. بالتالي، ينبغي أن يؤدي تحديد الأولويات هذا إلى إيلاء السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم المزيد من الاهتمام التنظيمي للشركات أو الأعمال التي تشارك في أنشطة تم تقييمها على أنها تمثل خطرا أكبر في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

53. ولكن ننوه بأن عوامل الخطر التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد أولويات عمل السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم تعتمد ليس فقط على المخاطر الجوهرية المرتبطة بالنشاط المُمارس، ولكن أيضا على جودة وفعالية نظم إدارة المخاطر المعتمدة للتصدي لهذه المخاطر.

54. وبما أنه ينبغي للسلطات المختصة المعينة أو المنظمات ذاتية التنظيم أن تكون قد قيمت بالفعل جودة ضوابط

إدارة المخاطر المطبقة في جميع القطاعات التي ينشط فيها التجار، فمن المعقول أن تستخدم تقييماتها لهذه الضوابط، ولو جزئيا، للاسترشاد بها في عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تجريها كل من الشركات أو الأعمال.

إطار ملخص: نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني: العناصر الرئيسية للنجاح

- يجب أن يكون لدى التجار أو السطات المختصة المحددة أو المنظمات الذاتية التنظيم إمكانية الوصول إلى معلومات حول التهديدات تكون موثوقة ويمكن البناء عليها لاتخاذ التدابير الملائمة.
- يجب التركيز على ترتيبات تعاونية بين صانعي السياسات، وسلطات إنفاذ القانون، والجهات التنظيمية، والقطاع الخاص.
- يجب على السلطات أن تعترف علنا بأن النهج القائم على المخاطر لن يقضي على جميع عناصر المخاطر.
- تقع على عاتق السلطات مسؤولية تهيئة مناخ لا يحتاج فيه التجار إلى الخوف من العقوبات التنظيمية إذا تصرفوا بمسؤولية وطبقوا أنظمة وضوابط داخلية كافية.
- يجب أن يكون موظفو الجهات التنظيمية أو المنظمات ذاتية التنظيم مدربين تدريبا جيدا على النهج القائم على المخاطر على النحو الذي تطبقه السطات المختصة المحددة /المنظمات ذاتية التنظيم وكما يطبقه التجار.
-

القسم الثاني: إرشادات للسلطات الحكومية

الفصل الأول: المبادئ الرفيعة المستوى لوضع نهج قائم على المخاطر

55. من شأن تطبيق نهج قائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن يسمح للسلطات المختصة المعينة والمنظمات ذاتية التنظيم والتجار باستخدام مواردهم بأقصى قدر من الفعالية. يحدد هذا الفصل خمسة مبادئ رفيعة المستوى ينبغي أن تأخذها البلدان في الاعتبار عند تصميم نهج قائم على المخاطر. ويمكن اعتبارها تحدد إطارا واسعا للممارسات الجيدة.

56. تهدف المبادئ الخمسة الواردة في هذه الورقة إلى مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تحسين نظمها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ليس القصد منها أن تكون إلزامية، وينبغي تطبيقها بطريقة مدروسة جيدا ومناسبة للظروف الخاصة بالدولة المعنية.

المبدأ الأول: فهم التهديدات ومواطن الضعف والتصدي لها: تقييم وطني للمخاطر

57. يتوقف التنفيذ الناجح لنهج قائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الفهم السليم للتهديدات ومواطن الضعف. وحيثما تسعى الدولة إلى الأخذ بنهج قائم على المخاطر على الصعيد الوطني، فإن ذلك سيساعد كثيرا إذا كان هناك فهم وطني للمخاطر التي تواجه الدولة. ويمكن أن ينبع هذا الفهم من تقييم وطني للمخاطر.

58. يجب أن تصمم التقييمات الوطنية للمخاطر وفقا لظروف كل دولة. ولمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك هيكلية السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم وطبيعة الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار، ستكون أحكام كل دولة بشأن المخاطر فريدة من نوعها، وكذلك قراراتها بشأن كيفية تنفيذ تقييم وطني بالممارسة العملية. ليس من الضروري أن يكون التقييم الوطني عملية أو وثيقة رسمية واحدة. فالنتيجة المرجوة هي أن تستند القرارات المتعلقة بتخصيص المسؤوليات والموارد على المستوى الوطني إلى فهم شامل وحالي للمخاطر. وينبغي للسلطات المختصة المعينة والمنظمات الذاتية التنظيم أن تنظر، بالتشاور مع القطاع الخاص، في أفضل السبل لتحقيق ذلك، مع مراعاة أي مخاطر مرتبطة بتوفير معلومات عن مواطن الضعف في نظمها المالية وغير المالية لغاسلي الأموال وممولي الإرهاب وغيرهم من المجرمين. وسينظر التجار إلى هذه المشاورات على أنها تزيد من معرفتهم بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزز التعاون مع القطاع العام، وتعزز الاتساق وتكافؤ الفرص في مجالات عملهم.

المبدأ الثاني: إطار قانوني/ تنظيمي يدعم تطبيق نهج قائم على المخاطر

59. ينبغي للدول أن تنظر في ما إذا كانت أطرها التشريعية والتنظيمية تفضي إلى تطبيق النهج القائم على المخاطر. عند الاقتضاء، ينبغي الاسترشاد بنتائج التقييم الوطني للمخاطر من أجل صياغة الالتزامات المفروضة.

60. لا يعني النهج القائم على المخاطر عدم وجود بيان واضح لما هو مطلوب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار. ومع ذلك، في إطار النهج القائم على المخاطر، ينبغي أن يتمتع التجار بدرجة من المرونة لتنفيذ السياسات والإجراءات التي تستجيب بشكل مناسب لتقييم المخاطر الخاص بهم. في الواقع، يمكن تصميم المعايير المطبقة و / أو تعديلها من خلال تدابير إضافية بما يتلاءم مع مخاطر أحد الأعمال. فالمرونة في تطبيق السياسات والإجراءات على المنتجات والخدمات والعملاء والأطراف المقابلة والمواقع المختلفة بحسب مستويات المخاطر لا تعني أن السياسات والإجراءات ليست بحاجة إلى تحديد وتوضيح.

61. يمكن الجمع بين متطلبات الحد الأدنى الأساسية لمكافحة غسل الأموال والنهج القائم على المخاطر. في الحقيقة، يجب أن تدرج المعايير الدنيا المعقولة، إلى جانب نطاق تعزيزها عندما يبرر الخطر ذلك، في صميم متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على المخاطر. ولكن، يجب أن تركز هذه المعايير على النتيجة (المكافحة من خلال الردع والرصد والإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب) بدلا من تطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية بطريقة آلية بحتة على كل عميل وطرف مقابل.

المبدأ الثالث: تصميم إطار للمراقبة لدعم تطبيق النهج القائم على المخاطر

62. حيثما أسندت إلى السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم مسؤولية الإشراف على ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد ترغب الدول في النظر في ما إذا كانت هذه السلطات والمنظمات تمتلك السلطة اللازمة لتنفيذ نهج قائم على المخاطر في مجال المراقبة. قد تشمل العوائق التي تحول دون ذلك الاعتماد غير المناسب على المتطلبات التفصيلية والإلزامية في قواعد السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم. وقد تنبع هذه الشروط بدورها من القوانين التي تمارس السلطة المختصة سلطاتها بموجبها.

63. عند الاقتضاء، ينبغي أن تسعى السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم إلى اعتماد نهج قائم على المخاطر لمراقبة الضوابط الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ينبغي أن يستند ذلك إلى فهم متعمق وشامل لأنواع الأنشطة التي يقوم بها التجار، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها. ربما تحتاج السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم إلى تحديد الأولويات في توزيع الموارد بناء على تقييمها العام لتمركز المخاطر في قطاع عمل التجار.

64. وسيتعين على السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم التي تضطلع بمسؤوليات أخرى غير تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النظر في هذه المخاطر إلى جانب تقييمات المخاطر الأخرى الناشئة عن واجبات السلطات المختصة أو المنظمات ذاتية التنظيم الأوسع نطاقا.

65. من شأن تقييمات المخاطر هذه أن تساعد السلطة المختصة أو المنظمة ذاتية التنظيم على أن تختار أين تستخدم الموارد في برنامج المراقبة الذي اعتمدته، بغية استخدام موارد محدودة لتحقيق أكبر قدر من الأثر. وقد يشير تقييم المخاطر

أيضا إلى أن السلطة المختصة أو المنظمة ذاتية التنظيم لا تمتلك موارد كافية للتعامل مع المخاطر. في مثل هذه الظروف، قد تحتاج السلطة المختصة أو المنظمة ذاتية التنظيم إلى موارد إضافية أو اعتماد استراتيجيات أخرى لإدارة أو تخفيف أي مخاطر متبقية غير مقبولة.

66. يتطلب تطبيق نهج قائم على المخاطر في مجال المراقبة أن يتمكن موظفو السطات المختصة المحددة وموظفو المنظمات ذاتية التنظيم من اتخاذ قرارات قائمة على المبادئ بطريقة مماثلة لما هو متوقع من موظفي التجار. يجب أن ستغطي هذه القرارات مدى كفاية الترتيبات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه، قد ترغب سلطة مختصة معينة أو منظمة ذاتية التنظيم في النظر في أفضل السبل لتدريب موظفيها على التطبيق العملي للنهج القائم على المخاطر في مجال المراقبة. سيحتاج هؤلاء الموظفون إلى إطلاعهم جيدا على المبادئ العامة للنهج القائم على المخاطر، والأساليب الممكنة للتطبيق، وعلى شكل النهج القائم على المخاطر عند تطبيقه بنجاح.

المبدأ الرابع: تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وضمان الاتساق

67. ينبغي على الدول أن تنظر في هوية أصحاب المصلحة الرئيسيين عند اعتماد نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يختلف هؤلاء من دولة الى دولة. ينبغي النظر في أنجع السبل لتقاسم المسؤولية بين هذه الأطراف، وكيفية تقاسم المعلومات لتحقيق أفضل النتائج. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر في الهيئة أو الهيئات التي هي في أفضل وضع لتقديم الارشادات للتجار بشأن كيفية تنفيذ النهج القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

68. قد تتضمن قائمة أصحاب المصلحة المحتملين ما يلي:

- الحكومة - قد يشمل ذلك الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- سلطات إنفاذ القانون - قد يشمل ذلك الشرطة والجمارك والسلطات المماثلة
- وحدة المعلومات المالية، وأجهزة الأمن، وجهات أخرى مماثلة.
- السطات المختصة المحددة/ المنظمات ذاتية التنظيم
- القطاع الخاص - قد يشمل ذلك شركات التجار والهيئات والجمعيات التجارية الوطنية والدولية والمؤسسات المالية المتخصصة في هذه القطاعات والأعمال، إلخ.
- الجمهور – الترتيبات المصممة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصممة في نهاية المطاف لحماية الجمهور الملتزم بالقانون. غير أن هذه الترتيبات قد تؤدي أيضا إلى وضع أعباء على عملاء شركات التجار.
- آخرون - أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بالمساهمة في الأساس المفاهيمي الذي يقوم عليه النهج القائم على المخاطر، وقد يكون من ضمن أصحاب المصلحة الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام.

69. من الواضح أن الحكومة ستكون قادرة على ممارسة نفوذ أكثر فعالية على بعض أصحاب المصلحة هؤلاء أكثر من غيرهم. ومع ذلك، وبغض النظر عن قدرتها على التأثير، ستكون الحكومة في وضع يمكنها من تقييم كيفية تشجيع جميع أصحاب المصلحة على دعم الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

70. وثمة عنصر آخر هو الدور الذي تضطلع به الحكومات في السعي إلى الحصول على اعتراف بأهمية النهج القائم على المخاطر من السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم. ويمكن أن يساعد في ذلك السلطات المختصة التي تصدر بيانات واضحة ومتسقة بشأن المسائل التالية:

- من المتوقع أن يتمتع التجار بالمرونة لتعديل أنظمتهم وضوابطهم الداخلية مع مراعاة المخاطر المنخفضة والمرتفعة، طالما أن هذه الأنظمة والضوابط معقولة. ومع ذلك، هناك أيضا حد أدنى من المتطلبات والعناصر القانونية والتنظيمية التي تنطبق بغض النظر عن مستوى المخاطر، مثل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والمعايير الدنيا للعناية الواجبة تجاه العملاء والأطراف المقابلة.

- الاعتراف بأن قدرة التاجر على اكتشاف وردع غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون محدودة بالضرورة في بعض الأحيان وأن المعلومات المتعلقة بعوامل الخطر ليست دائما قوية أو متاحة مجانا. لذلك يجب أن تكون هناك توقعات معقولة في مجال السياسات والمراقبة حول ما يمكن أن يحققه تاجر معادن ثمينة أو تاجر أحجار كريمة بوجود ضوابط جيدة تهدف إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. قد يكون التاجر قد تصرف بحسن نية لاتخاذ خطوات معقولة ومدروسة لمنع غسل الأموال، ووثق الأساس المنطقي لقراراته، ومع ذلك يستمر استغلال المجرمين له.
- التسليم بأن الحالات المرتفعة المخاطر ليست كلها متطابقة، ونتيجة لذلك لن تتطلب دائما تطبيق نفس النوع بالتحديد من العناية الواجبة المعززة.

المبدأ الخامس: تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص

71. سيشكل التبادل الفعال للمعلومات بين القطاعين العام والخاص جزءا لا يتجزأ من استراتيجية البلد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي كثير من الحالات، سيسمح ذلك للقطاع الخاص بتزويد السطات المختصة المحددة والمنظمات الذاتية التنظيم بالمعلومات التي يحددونها نتيجة للمعلومات الاستخبارية الحكومية التي سبق تقديمها.

72. تتمتع السلطات العامة، سواء كانت جهات إنفاذ القانون أو سلطات مختصة معينة أو غيرها من الهيئات، بامتياز الوصول إلى المعلومات التي قد تساعد التجار على التوصل إلى أحكام مدروسة عند اتباع نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالمثل، فإن التجار قادرون على فهم أعمال عملائهم بشكل جيد. ومن المشجع أن تتعاون الهيئات العامة والخاصة لتحديد المعلومات القيمة للمساعدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطوير الوسائل التي يمكن من خلالها تبادل هذه المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

73. ولكي يكون تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص مثمرا، ينبغي أن يكون مصحوبا بتبادل مناسب بين السلطات العامة. ويجب أن تكون وحدات المعلومات المالية والسطات المختصة المحددة وجهات إنفاذ القانون قادرة على تبادل المعلومات والتغذية الراجعة بشأن النتائج ومواطن الضعف المحددة، بحيث يمكن تزويد القطاع الخاص بمدخلات متسقة وذات مغزى. وينبغي لجميع الأطراف بالطبع أن تنظر في الضمانات اللازمة لتوفير الحماية الكافية للمعلومات الحساسة التي تحتفظ بها الهيئات العامة والحؤول دون نشرها على نطاق واسع جدا.

74. ينبغي أن يسعى أصحاب المصلحة المعنيون إلى الاستمرار بإجراء حوار بحيث تتضح المعلومات التي أثبتت فائدتها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، تشمل أنواع المعلومات التي قد يكون من المفيد تبادلها بين القطاعين العام والخاص، في حال توفرها، ما يلي:

- تقييم المخاطر على مستوى الدولة.
- تطبيقات أو تقييمات لكيفية إساءة استخدام غاسلي الأموال والإرهابيين للأعمال والمهن غير المالية المحددة،

وخاصة التجار.

- ردود الفعل حول تقارير المعاملات المشبوهة والتقارير الأخرى ذات الصلة.
- معلومات استخبارية مستهدفة غير سرية. وفي ظروف محددة، ورهنا بالضمانات المناسبة والإطار القانوني والتنظيمي للبلد، قد يكون من المناسب أيضا أن تتبادل السلطات المعلومات السرية المستهدفة مع التجار.
- الدول أو الأشخاص أو المنظمات التي ينبغي تجميد أصولها أو معاملاتها.

75. وعند اختيار المعلومات التي يمكن تقاسمها على نحو سليم ومربح، قد ترغب السلطات العامة في أن تؤكد للتجار أن المعلومات الواردة من الهيئات العامة لا ينبغي أن تكون بديلاً عن القرارات والأحكام التي يصدرها التجار بل أن يسترشدوا بها ويبنوا عليها لصنع قراراتهم وإصدار أحكامهم. فعلى سبيل المثال، قد تقرر الدول عدم إنشاء ما يعتبر قوائم نهائية معتمدة من البلدان لأنواع العملاء والأطراف المقابلة من فئة المخاطر المنخفضة. وبدلا من ذلك، قد تفضل السلطات العامة تبادل المعلومات على أساس أن ذلك سيكون أحد أسس عمليات صنع القرار لدى التجار، إلى جانب أي معلومات أخرى ذات صلة متاحة للتجار.

الفصل الثاني: تنفيذ النهج القائم على المخاطر

تقييم المخاطر للاسترشاد بها في الأولويات الوطنية

76. ينبغي أن يبنى النهج القائم على المخاطر على أسس سليمة: فلابد أولا من بذل الجهود لضمان فهم المخاطر فهما جيدا. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يستند النهج القائم على المخاطر إلى تقييم التهديدات. ينطبق ذلك عند تنفيذ النهج القائم على المخاطر، على أي مستوى، سواء من جانب البلدان أو الشركات. ينبغي أن يسترشد النهج الذي اختارته الدولة بجهودها الرامية إلى بلورة فهم للمخاطر في تلك الدولة. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة "تقييم وطني للمخاطر".

77. ينبغي اعتبار التقييم الوطني للمخاطر وصفا للمعلومات الأساسية لمساعدة السطات المختصة المحددة، والمنظمات ذاتية التنظيم، وسلطات إنفاذ القانون، ووحدة المعلومات المالية، والمؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة (بما في ذلك التجار) لضمان أن تستند القرارات المتعلقة بتوزيع المسؤوليات والموارد على المستوى الوطني إلى فهم عملي وشامل ومحدث للمخاطر.

78. ينبغي أن يصمم التقييم الوطني للمخاطر وفقا لظروف كل دولة على حدة، سواء من حيث كيفية تنفيذه أو استنتاجاته. يمكن أن تشمل العوامل التي قد تؤثر على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلد ما النقاط التالية:

- البيئة السياسية.
- البيئة القانونية.
- الهيكلية الاقتصادية للدولة.
- العوامل الثقافية، وطبيعة المجتمع المدني.
- مصادر النشاط الإجرامي وموقعه وتركزه.
- حجم وتكوين قطاع الخدمات المالية؛
- هيكلية ملكية المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة؛
- حجم وطبيعة النشاط الذي تقوم به الأعمال والمهن غير المالية المحددة بما في ذلك التجار.
- ترتيبات حوكمة الشركات في ما يتعلق بالمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والاقتصاد الأوسع.
- طبيعة نظم الدفع وانتشار المعاملات النقدية.
- الانتشار الجغرافي لعمليات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار وعملائهم والأطراف المقابلة.
- أنواع المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

- أنواع العملاء والأطراف المقابلة التي تخدمها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.
- أنواع الجرائم الأصلية.
- مبالغ الأموال غير المشروعة التي تم جنيها محلياً.
- مبالغ الأموال غير المشروعة التي تم جنيها في الخارج وغسلها محلياً.
- القنوات أو الأدوات الرئيسية المستخدمة لغسل الأموال أو تمويل الارهاب.
- القطاعات المتأثرة في الاقتصاد النظامي.
- القطاعات السرية / غير الرسمية في الاقتصاد.

79. وينبغي للدول أيضا أن تنظر في أفضل السبل لفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني. ويمكن أن تشمل الأسئلة ذات الصلة ما يلي: ما هي الهيئة أو الهيئات التي ستكون مسؤولة عن المساهمة في هذا التقييم؟ إلى أي مدى يجب أن يكون التقييم رسمياً؟ هل ينبغي الإعلان عن رأي السلطة المختصة المعينة أو المنظمة ذاتية التنظيم؟ هذه كلها أسئلة للسلطة المختصة المعينة أو المنظمة ذاتية التنظيم للنظر فيها.

80. النتيجة المرجوة هي أن تستند القرارات المتعلقة بتوزيع المسؤوليات والموارد على الصعيد الوطني إلى فهم شامل ومحدّث للمخاطر. ولتحقيق النتيجة المرجوة، ينبغي للسلطات المختصة المعينة والمنظمات ذاتية التنظيم أن تكفل تحديد التجار وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لتطوير هذا الفهم وتصميم وتنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها.

81. إن صياغة وتنفيذ نهج قائم على المخاطر عملية تتطلب تكوين أحكام. ومن المهم أن تكون هذه الأحكام مدروسة وبمنية على معلومات كافية. ولكي يكون النهج القائم على المخاطر فعالا، ينبغي أن يكون قائما على المعلومات وأن يشمل معلومات استخبارية عند الاقتضاء. وينبغي بذل الجهود لضمان استناد تقييمات المخاطر إلى معلومات جديدة ودقيقة. وتكون الحكومات التي تعتمد على شراكات مع جهات إنفاذ القانون، ووحدات المعلومات المالية، والسلطات المختصة /المنظمات ذاتية التنظيم المحددة، والتجار أنفسهم، في وضع جيد يمكنها من تسخير معارفها وخبراتها لصياغة نهج قائم على المخاطر يكون مناسبا للدولة. لا تكون تقييماتها ثابتة بل تتغير بمرور الوقت، وفقاً لتطور الظروف وتغير التهديدات. وعلى هذا النحو، على الدول تسهيل تبادل المعلومات في ما بين مختلف السلطات والكيانات، حتى تبطِل أي عوائق مؤسسية تعيق نشر المعلومات.

82. أيا كان الشكل الذي يتخذه التقييم الوطني للمخاطر، فإلى جانب تدابير التخفيف من تلك المخاطر، يمكن الاسترشاد به لمعروفة كيفية استخدام الموارد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة أهداف سياسة الدولة الأخرى ذات الصلة. كما يمكنه أن يوضح كيفية تخصيص هذه الموارد بشكل أكثر فعالية لمختلف الهيئات العامة والمنظمات ذاتية التنظيم، وكيفية استخدام هذه الهيئات لتلك الموارد بطريقة فعالة.

83. إضافة إلى مساعدة السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم في تحديد كيفية تخصيص الأموال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن لتقييم المخاطر الوطنية أيضا إرشاد صانعي القرار حول أفضل استراتيجية لتنفيذ النظام الرقابي/ التنظيمي لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها. إن المبالغة في جهود التصدي للمخاطر قد تأتي بتأثير عكسي مضرّ، مما يضع

أعباء غير معقولة على القطاع، وقد تدفع الأعمال التجارية المرتفعة المخاطر لمغادرة البلاد أو لأن تمارس بطريقة سرية غير منظمة. وبدلا من ذلك، قد لا تكون الجهود الأقل عدوانية كافية لحماية المجتمعات من التهديدات التي يشكلها المجرمون والإرهابيون. ويمكن أن يساعد الفهم السليم للمخاطر على المستوى الوطني في تجنب هذه المخاطر.

أنظمة فعالة لمراقبة وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – مبادئ عامة

84. تقتضي التوصية 24 الصادرة عن مجموعة الفاتف بأن يخضع تجار المعادن الثمينة/ تجار الأحجار الكريمة لنظم فعالة للمراقبة وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عند تحديد تصميم نظام فعال، قد يتم إيلاء الاعتبار لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في القطاع. ينبغي أن تكون هناك سلطة مختصة معينة أو منظمة ذاتية التنظيم مسؤولة عن مراقبة وظائف النظام وضمانها، بما في ذلك سلطات المراقبة وفرض الجزاءات. تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الدول، يتم الإشراف على تجار المعادن الثمينة/تجار الأحجار الكريمة بنفس الطريقة التي تخضع بها المؤسسات المالية للإشراف والرقابة. بينما تطبق دول أخرى نظاما منفصلا للرقابة / الإشراف.

تحديد المستوى المقبول من المخاطر

85. يتأثر مستوى مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام بعوامل الخطر الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، قد تزداد مستويات المخاطر بسبب عوامل الخطر الداخلية مثل موارد امتثال قليلة، وضوابط غير ملائمة لمواجهة المخاطر، ومشاركة غير كافية من قبل الإدارة العليا. وقد ترتفع مخاطر المستوى الخارجي بسبب عوامل مختلفة مثل ممارسات تقوم بها أطراف ثالثة و / أو التطورات السياسية والعامة.

86. كما هو موضح في القسم الأول، فإن جميع الأنشطة تنطوي على عنصر خطر. لا يجوز أن تمنع السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم التجار من إجراء أعمال تجارية مع عملاء وأطراف مقابلة من فئة المخاطر المرتفعة طالما أن السياسات والإجراءات والعمليات المناسبة لإدارة المخاطر المصاحبة مطبقة. ولا يحرم الأفراد أو الكيانات الاعتبارية أو المنظمات أو البلدان المحددة من الحصول على الخدمات إلا في حالات محددة، على سبيل المثال عندما يكون المبرر لذلك مكافحة الإرهاب أو الجريمة أو تنفيذ الالتزامات الدولية.

87. ولكن، هذا لا يستبعد الحاجة إلى تنفيذ الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية. فعلى سبيل المثال، تنص التوصية 5 الصادرة عن مجموعة الفاتف (التي تنطبق على التجار من خلال دمج التوصية 5 في التوصية 12) على أنه "عندما *يكون [تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة] غير قادر على الامتثال (متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء)*، ينبغي ألا يفتح الحساب ولا أن يبدأ علاقات تجارية ولا أن ينفذ المعاملة؛ أو يجب عليه إنهاء علاقة العمل؛ وينبغي أن ينظر في تقديم تقرير معاملة مشبوهة حول العميل". لذا فإن مستوى المخاطر يجب أن يحقق توازنا مناسبا بين عدم قبول العملاء والأطراف المقابلة إطلاقاً من جهة، وممارسة الأعمال التجارية بمخاطر غير مقبولة أو غير مخففة من جهة أخرى.

88. تتوقع السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم من التجار وضع سياسات وبرامج وإجراءات ونظم فعالة للتخفيف من المخاطر، مع الاعتراف بأنه حتى مع وجود نظم فعالة لن يتم بالضرورة رصد كل معاملة مشبوهة. وينبغي لها أيضا أن

تكفل تطبيق تلك السياسات والبرامج والإجراءات والنظم تطبيقا فعالا لغرض منع التجار من أن يصبحوا قنوات لتمرير العائدات غير المشروعة، وأن تكفل احتفاظهم بسجلات وتقديمهم تقارير تفيد السلطات الوطنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن السياسات والإجراءات الفعالة أن تقلل من مستوى المخاطر، ولكن من غير المرجح أن تقضي عليها تماما. يتطلب تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قدرة على التقييم والحكم فهو ليس علما دقيقا. تهدف المراقبة إلى كشف المعاملات غير العادية أو المشبوهة بين عدد كبير للغاية من المعاملات المشروعة، وعلاوة على ذلك، فإن تحديد ما هو غير عادي قد لا يكون دائما واضحا لأن ما هو "معتاد" قد يختلف تبعا لأعمال العميل أو الطرف المقابل. لهذا السبب، يعتبر بناء ملف تعريف دقيق للعميل / الطرف المقابل أمراً مهماً في إدارة نظام قائم على المخاطر. كما أن الإجراءات والضوابط كثيرا ما تستند إلى حالات التطبيقات السابقة، لكن المجرمين قادرون على تكييف تقنياتهم بسرعة مما يحد من فائدة هذه التطبيقات.

89. بالإضافة إلى ذلك، ليست كل الحالات المرتفعة الخطورة متشابهة، وبالتالي لن تتطلب دائما نفس المستوى من العناية الواجبة المعززة. ونتيجة لذلك، تتوقع السلطات المختصة/المنظمات ذاتية التنظيم المعينة أن يقوم التجار بتحديد الفئات المرتفعة المخاطر من الأفراد وتطبيق تدابير تخفيف من المخاطر تكون محددة ومناسبة. تجدون المزيد من المعلومات حول فئات المخاطر المحددة في القسم الثالث، تحت عنوان "دليل إرشادات موجهة للتجار".

<u>إجراءات مراقبة متناسبة لدعم النهج القائم على المخاطر</u>

90. ينبغي أن تسعى السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم إلى تحديد مواطن الضعف من خلال برنامج فعال للرقابة الميدانية والمكتبية على حد سواء، ومن خلال تحليل المعلومات الداخلية وغيرها من المعلومات المتاحة.

91. ينبغي للسلطات المختصة المعينة والمنظمات ذاتية التنظيم في سياق عمليات التحقق التي تجريها، أن تستعرض تقييمات مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يجريها التاجر، فضلا عن السياسات والإجراءات ونظم الرقابة التي وضعها للتوصل إلى تقييم شامل لملف مخاطر أعماله ومدى كفاية تدابير تخفيف المخاطر التي يتخذها. حيثما كان ذلك متاحا، قد تكون التقييمات التي يجريها تجار معادن ثمينة و / أو تجار أحجار كريمة أو يجريها تاجر من أجل تجار آخرين في المعادن الثمينة و / أو تجار الأحجار الكريمة مصدرا مفيدا للمعلومات. كما أن تقييم السلطة المختصة/ المنظمة ذاتية التنظيم لقدرة الإدارة واستعدادها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة هو أيضا عامل حاسم أساسي. كما على السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم أن تستخدم إجراءات متناسبة لضمان تصحيح أوجه القصور على النحو السليم وفي الوقت المناسب، علماً أن نقاط الضعف التي تم تحديدها يمكن أن يكون لها نتائج على نطاق أوسع. وبشكل عام، تؤدي أي أعطال منهجية أو عدم كفاية الضوابط إلى استجابة رقابية أو اشرافية تكون من الأكثر تشدداً.

92. ومع ذلك، قد يحدث أن يكون عدم الكشف عن معاملة مرتفعة المخاطر غير مرتبطة بغيرها، أو عن معاملات لعميل مرتفع المخاطر غير مرتبط بغيره، مؤثراً في حد ذاته، على سبيل المثال عندما تكون المبالغ كبيرة، أو عندما يكون تطبيق غسل الأموال وتمويل الإرهاب معروفا جيدا، أو عندما لا يتم كشف المخطط لفترة طويلة. وقد تشير هذه الحالة إلى تراكم الممارسات الضعيفة في مجال إدارة المخاطر أو تراكم الانتهاكات التنظيمية في ما يتعلق بتحديد المخاطر المرتفعة، والمراقبة، وتدريب الموظفين، والضوابط الداخلية، وبالتالي قد تبرّر وحدها اتخاذ إجراءات لضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

93. يمكن للسلطات المختصة المعينة والمنظمات ذاتية التنظيم أن تستخدم معرفتها بالمخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات والعملاء والأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية لمساعدتها على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها التاجر، على أن يكون مفهوما أنها قد تمتلك معلومات لم تتوفر للتاجر بحيث لم يكن التاجر قادرا على أخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند وضعه وتنفيذه لنهج قائم على المخاطر. تشجع السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم (وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين) على استخدام تلك المعرفة لإصدار مبادئ توجيهية لمساعدة التجار في إدارة مخاطرهم. عندما يسمح للتجار بتحديد نطاق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء على أساس حساسية المخاطر، يجب أن يكون ذلك متسقا مع الإرشادات الصادرة عن السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم[2]. على الأرجح، تكون الإرشادات المصممة من أجل التجار هي الأكثر فعالية. يساعد تقييم النهج القائم على المخاطر، على سبيل المثال، في تحديد الحالات التي يستخدم فيها التجار فئات مخاطر ضيقة للغاية لا تغطي جميع المخاطر القائمة، أو يعتمدون معايير تؤدي إلى تحديد عدد كبير من العلاقات المرتفعة المخاطر، ولكن بدون أن تستوجب تطبيق تدابير عناية واجبة إضافية كافية.

94. وفي سياق النهج القائم على المخاطر، ينبغي أن ينصب التركيز الأساسي للسلطات المختصة المعينة والمنظمات ذاتية التنظيم على تحديد ما إذا كان برنامج الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر الذي اعتمده التاجر كافيا أم لا من أجل: (أ) تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية، و (ب) التخفيف من المخاطر بشكل مناسب وفعال. لا يقضي الهدف من عملية المراقبة بحظر النشاط المرتفع المخاطر، بل التأكيد أن الشركات قد نفذت على نحو كاف وفعال استراتيجيات مناسبة للتخفيف من المخاطر.

95. وبموجب التوصية 24 الصادرة عن مجموعة الفاتف، ينبغي أن تتمتع السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم بصلاحيات كافية لأداء وظائفها، بما في ذلك سلطة فرض عقوبات مناسبة في حالة عدم الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لا تعتبر الغرامات و / أو العقوبات مناسبة في جميع الإجراءات التنظيمية لتصحيح أو معالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، يجب أن تتمتع السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم بالسلطة والاستعداد لتطبيق الغرامات و / أو العقوبات في الحالات التي تظهر فيها أوجه قصور أساسية. وقد يتخذ الإجراء أيضا شكل برنامج تصحيحي من خلال عمليات المراقبة العادية.

96. وعند النظر في العوامل المذكورة أعلاه، يتضح أن المراقبة المتناسبة ستستند إلى سمتين مركزيتين:

أ) الشفافية التنظيمية

97. في تنفيذ الإجراءات المتناسبة، ستكون الشفافية التنظيمية ذات أهمية قصوى. تدرك السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم أن التجار، بينما يبحثون عن الحرية التشغيلية لإصدار أحكامهم حول المخاطر، سيسعون أيضا للحصول على إرشادات بشأن الالتزامات التنظيمية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تسعى السلطة المختصة المحددة/ المنظمة ذاتية

[2] التوصية 5 والتوصية 25 من توصيات مجموعة الفاتف، المعايير الأساسية رقم 25.1 و5.12 في المنهجية.

التنظيم التي تمتلك مسؤوليات لمراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى التحلي بالشفافية بالنسبة إلى ما تتوقعه، وسيكون عليها النظر في الآليات المناسبة لنقل هذه الرسائل. على سبيل المثال ، قد يأتي ذلك في شكل متطلبات عالية المستوى ، بناء على النتائج المرجوة ، بدلا من عملية مفصلة.

98. بغض النظر عن الإجراء الفردي المعتمد، يتمثل المبدأ التوجيهي بوجود وعي بالمسؤوليات القانونية والتوقعات التنظيمية. وفي غياب هذه الشفافية، هناك خطر يتمثل في أن إجراءات المراقبة قد تعتبر إما غير متناسبة أو لا يمكن التنبؤ بها، مما قد يقوض أنجع تطبيقات النهج القائم على المخاطر الذي اعتمده التجار.

ب) تدريب الموظفين من السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم وموظفي الإنفاذ

99. في سياق النهج القائم على المخاطر، لا يمكن أن نحدد بدقة ما يتعين على تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة القيام به في جميع الحالات من أجل الوفاء بالتزاماته التنظيمية. وهكذا، فإن الاعتبار السائد سيكون ضمان التنفيذ المتسق بأفضل السبل لإجراءات المراقبة المتناسبة التي يمكن التنبؤ بها. لذلك فإن فعالية التدريب على المراقبة ستكون مهمة لنجاح تنفيذ إجراءات المراقبة المتناسبة.

100. ينبغي أن يهدف التدريب إلى تمكين موظفي السطات المختصة المحددة/ المنظمات ذاتية التنظيم من التوصل إلى أحكام مقارنة سليمة بشأن نظم وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من المهم عند إجراء التقييمات أن تكون لدى السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم القدرة على إصدار أحكام بشأن ضوابط الإدارة في ضوء المخاطر التي يتحملها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومع الأخذ في الاعتبار الممارسات المعتمدة في القطاع. وقد تجد السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم أنه من المفيد أيضا إجراء تقييمات مقارنة لتكوين أحكام بشأن مواطن القوة والضعف النسبية لمختلف ترتيبات الشركات أو الأعمال.

101. ينبغي أن يشمل التدريب إصدار تعليمات إلى السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم بشأن كيفية تقييم ما إذا كانت الإدارة العليا قد نفذت تدابير كافية لإدارة المخاطر، وتحديد ما إذا كانت الإجراءات والضوابط اللازمة مطبقة. يجب أن يتضمن التدريب أيضا إشارة إلى إرشادات محددة، حيثما كان ذلك متاحا. كما يجب أن تقتنع السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم بوجود موارد كافية لضمان تنفيذ إدارة فعالة للمخاطر.

102. للوفاء بهذه المسؤوليات، ينبغي للتدريب أن يمكّن موظفي المراقبة في السلطة المختصة المحددة والمنظمة ذاتية التنظيم من إجراء تقييم كاف لما يلي:

- جودة الإجراءات الداخلية، بما في ذلك برامج تدريب الموظفين المستمرة ووظائف التدقيق الداخلي والامتثال وإدارة المخاطر.
- ما إذا كانت سياسات وعمليات إدارة المخاطر مناسبة أم لا في ضوء ملف تعريف المخاطر الخاص بالتجار، وما اذا كان يتم تعديلها بشكل دوري في ضوء تغير ملفات تعريف المخاطر.

- مشاركة الإدارة العليا للتأكد من قيامها بإدارة المخاطر بشكل كاف، ووجود الإجراءات والضوابط اللازمة.

القسم الثالث: دليل إرشادات موجه للتجار حول تنفيذ نهج قائم على المخاطر

الفصل الأول: فئات المخاطر

103. من أجل تنفيذ نهج معقول قائم على المخاطر، يجب على تجار المعادن الثمينة / تجار الأحجار الكريمة تحديد المعايير لتقييم المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. تختلف هذه المخاطر وفقا للأنشطة التي يجريها التجار.

104. إن تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى الحد الذي يمكن فيه تحديد مخاطر تمويل الإرهاب، سيسمح لتجار المعادن الثمينة/ تجار الأحجار الكريمة بتحديد وتنفيذ تدابير وضوابط متناسبة للتخفيف من هذه المخاطر.

105. يمكن قياس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام فئات مختلفة. ويوفر تطبيق فئات المخاطر استراتيجية لإدارة المخاطر المحتملة من خلال تمكين تجار المعادن الثمينة / تجار الأحجار الكريمة من إخضاع عملائهم لضوابط ورقابة متناسبة. ومعايير المخاطر الأكثر استخداما هي: مخاطر مرتبطة بالدولة أو المخاطر الجغرافية؛ مخاطر العملاء؛ ومخاطر المنتجات / الخدمات. قد يختلف الوزن المعطى لهذه الفئات من المخاطر (بشكل فردي أو مجتمع) في تقييم المخاطر الإجمالية لغسل الأموال المحتمل من تاجر إلى آخر، بحسب ظروف كل منه. بالتالي، يتعين على تجار المعادن الثمينة / تجار الأحجار الكريمة اتخاذ قرارهم الخاص في ما يتعلق بأوزان المخاطر. قد تحدّ المعايير التي يحددها القانون أو اللوائح من قدرة التاجر على الاجتهاد في هذا المجال.

106. على الرغم من عدم وجود مجموعة متفق عليها من فئات المخاطر خاصة بتجار الأحجار الكريمة / تجار المعادن الثمينة ، فإن الأمثلة الواردة هنا هي فئات المخاطر الأكثر شيوعا. لا توجد منهجية واحدة لتطبيق فئات المخاطر هذه. ولكنّ تطبيق فئات المخاطر هذه يهدف إلى المساعدة في تصميم استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر المحتملة.

<u>مخاطر الدولة / الموقع الجغرافي</u>

107. لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا من قبل السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم أو التجار يحدد ما إذا كانت دولة معينة أو منطقة جغرافية معينة (بما في ذلك الدولة التي يعمل فيها التاجر) تمثل خطرا أكبر. بالاقتران مع عوامل الخطر الأخرى، توفر المخاطر المرتبطة بالدولة معلومات مفيدة حول المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ترد أدناه العوامل التي قد تؤدي إلى اتخاذ قرار مفاده أن دولة ما تشكل خطرا أكبر.

108. تثير بعض الدول والمواقع الجغرافية قلقا أكبر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويمكن أن يرتفع أو ينخفض مستوى مخاطر أي عنصر من عناصر المعاملة بحسب الدولة، بما في ذلك (1) عندما يكون المنتج مستخرجاً من منجم؛ و (2) عندما يكون المنتج قد تصمت تصفيته أو الانتهاء منه ؛ (3) موقع البائع؛ (4) موقع الشاري؛ (5) موقع تسليم المنتج و (6) موقع الأموال المستخدمة في المعاملة.

مربع المعلومات الأساسية

المخاطر الجغرافية - حيث يتم استخراج المنتج. يمكن أن يكون التعدين عرضة لتمويل الإرهاب إذا حدث في مواقع نائية فيها الحد الأدنى من الوجود الحكومي أو البنية التحتية. ففي بعض المناطق، على سبيل المثال، يمكن أن تهيمن جماعات غير حكومية مسلحة على قطاع تعدين الذهب.

كما أن التنقيب عن المجوهرات منتشر جغرافيا، ويحدث أحيانا في مناطق غير مستقرة تكثر فيها الاضطرابات. خلافا لتعدين الألماس، فإن تعدين المجوهرات يعتبر قطاعاً صغيراً وغير رسمي، يقوم به منقبون محليون وملّاك في مناطق التعدين الغريني الترسبي، حيث يقلّ عدد هذه الشركات المطروحة للتداول العام هذا إذا وجدت. وتكون بعض المناجم مملوكة من الحكومة، وغالبا ما يكون للمناجم تراخيص صادرة عن وكالات حكومية معنية بالموارد الطبيعية، ولكن غالبا ما تكون هذه المناجم بعيدة عن الرقابة الحكومية القوية، وتتموقع في مناطق صراع ومناطق ترتفع فيها مستويات الجريمة بما في ذلك الإرهاب. يسافر الشارون إلى المناجم أو المناطق المجاورة ويشترون المجوهرات، أحيانا بطريقة تسيطر عليها الحكومة، وأحيانا إما مباشرة من عمال المناجم أو من الوسطاء المحليين. نظرا لأن العديد من هذه المناطق ليس لديها أنظمة مالية موثوقة، فغالبا ما تكون عمليات الدفع نقدية وغير رسمية، أو تتم من خلال حسابات لطرف ثالث، مما يزيد من المخاطر مرة أخرى.

109. تشمل العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الدولة تشكل خطرا أكبر لإجراء صفقات في مجال الماس أو المجوهرات أو المعادن الثمينة ما يلي:

- بالنسبة للألماس الخام، سواء شارك بلد إنتاج أو تداول في عملية كيمبرلي.
- ما إذا كان هناك تعدين معروف أو تداول تجاري بنطاق كبير بمنتجات المعاملة - الألماس أو المجوهرات أو المعادن الثمينة - في دولة هي مصدر المعاملة.
- ما إذا كانت الدولة مصدرا متوقعا للمخزونات الكبيرة من الماس أو المجوهرات أو المعادن الثمينة الموجودة، استنادا إلى الثروة الوطنية والممارسات التجارية والثقافة السائدة (مراكز تجارة الأحجار أو المجوهرات، مثل مدينة أنتويرب في بلجيكا) أو مصدراً غير متوقع (كميات كبيرة من المجوهرات الذهبية القديمة في البلدان النامية الفقيرة). ولكن ننوه بأن للذهب والفضة أهمية ثقافية واقتصادية في عدد من البلدان النامية، وأن الفقراء جدا قد يشترون ويبيعون هذه المعادن.
- مستوى الرقابة الحكومية على الأعمال والعمالة في مجالات التعدين و/أو التجارة.
- مدى استخدام النقد في بلد ما.
- مستوى تنظيم النشاط.
- ما إذا كانت النظم المصرفية غير الرسمية معتمدة في بلد ما، *مثل* الحوالات تعمل في العديد من البلدان النامية.
- سواء كانت منظمات إرهابية أو إجرامية محددة تعمل داخل بلد ما، لا سيما في مناطق التعدين الصغيرة والحرفية.
- سواء كان هناك وصول سهل من الدولة إلى الأسواق التنافسية القريبة أو إلى عمليات معالجة المواد، *على سبيل المثال*، فإن الذهب المستخرج في أفريقيا يتم تصفيته بشكل أكثر تواترا في جنوب أفريقيا أو الشرق الأوسط أو

أوروبا وليس في الولايات المتحدة، واقتراح بتصفية الذهب الأفريقي في الولايات المتحدة تكون غير عادية وأعلى خطورة.

- ما إذا كانت القوانين واللوائح المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من التدابير مطبقة في الدولة، وذلك استنادا إلى مصادر موثوقة[3].
- مستوى إنفاذ القوانين التي تتصدى للفساد أو غيره من الأنشطة الإجرامية المنظمة الهامة.
- ما إذا كانت الجزاءات أو الحظر أو التدابير المماثلة موجهة ضد بلد ما.

مخاطر العملاء والأطراف المقابلة

مخاطر عملاء التجزئة

110. بشكل عام، لن يكون لدى عميل التجزئة في مجال المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة غرض تجاري من قيامه بشراء قطعة من المجوهرات، أو حجر كريم من معدن ثمين. من المرجح أن تتم عملية الشراء لأسباب شخصية وعاطفية بحتة لا يمكن أخذها في الاعتبار في تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك ، يمكن رصد مخاطر أعلى في بعض الطرق المعتمدة لإجراء بعض المعاملات بالتجزئة:

- استخدام النقد. ولكن ينبغي الاعتراف بأن العديد من الأشخاص يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم في شراء المجوهرات لأسباب شخصية بحتة، أو على الأقل عدم وجود سجلات ورقية، دون أي صلة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- الدفع عن طريق أطراف ثالثة أو التسليم لأطراف ثالثة. لكن ليست كل مدفوعات الطرف الثالث مؤشرا على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من الشائع نسبيا في عمليات شراء المجوهرات أن تختار المرأة قطعة من المجوهرات، ويقوم الرجل لاحقا بالدفع والتسليم المباشر للمرأة.
- الهيكلة.

[3] تشير عبارة "المصادر الموثوقة" إلى المعلومات التي تنتجها هيئات معروفة جيدا تعتبر عموما حسنة السمعة وتجعل هذه المعلومات متاحة للجمهور وعلى نطاق واسع. وبالإضافة إلى مجموعة الفاتف والهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف، قد تشمل هذه المصادر، على سبيل المثال لا الحصر، الهيئات فوق الوطنية أو الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومجموعة إيغمونت لوحدات المعلومات المالية، فضلا عن الهيئات الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. المعلومات المقدمة من هذه المصادر الموثوقة ليس لها تأثير القانون أو اللوائح ولا ينبغي اعتبارها تحديدا تلقائيا بأن شيئا ما ينطوي على مخاطر أكبر.

مربع المعلومات الأساسية

هناك العديد من المراحل والمعاملات المختلفة والأطراف المقابلة المشاركة في أعمال الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. كما هو مبين أعلاه، يضم قطاع التعدين الشركات الدولية وصولاً إلى الأفراد. وقد يكون الوسطاء شارين محليين معروفين من عمال المناجم، أو الشارين الأجانب المتجولين، أو دور الحوالة. قد يشتري تجار المجوهرات بالتجزئة سلعا من المجوهرات المستعملة، كما قد يفعل الشارون المباشرون ومكاتب الرهونات الأمر نفسه. قد تمثل كل من هذه الشركات مخاطر غسل أموال. قد يشتري التجار من أو يبيعون لأطراف مقابلة أخرى تعمل أيضا في مجال المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، أو يبيعون للجمهور من خلال مبيعات التجزئة (والتي قد تكون مجهولة في كثير من الأحيان). سيحتاج التجار إلى النظر في المخاطر المرتبطة بكل مرحلة يشاركون فيها. يجب أن يأخذ النهج القائم على المخاطر في الاعتبار العملاء والأطراف المقابلة المرتفعة المخاطر في كل مرحلة.

بصرف النظر عن قطاع البيع بالتجزئة، فإن التجارة في الألماس والمجوهرات والمعادن الثمينة هي تجارة خاصة عبر التاريخ، كمسألة حماية تجارية أو أمن تجاري. وقد دأب التجار على حماية الأطراف المقابلة وموادهم وممارساتهم التجارية من العامة، من أجل حماية أنفسهم من النشاط الإجرامي، وتجنباً لاحتمال تفاعل المنافسين مع عملائهم والأطراف المقابلة أو الموردين. ومع ذلك، من الضروري أن يعرف التجار أنفسهم أنهم يتعاملون مع أطراف مقابلة شرعية.

في بعض القطاعات داخل مجال المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، تعد الثقة القائمة على المعرفة الشخصية عنصرا أساسيا في إدارة الأعمال ، وتساعد هذه الثقة والمعرفة الشخصية في تقليل مخاطر الطرف المقابل. بالإضافة إلى ذلك، فإن لكل قطاع موارد تجارية، مثل الجمعيات والتعاونيات والمديريات القطاعية، التي يمكن من خلالها وضع بعض المعلومات الأساسية والمعلومات الائتمانية وينبغي الرجوع إليها. يجب التحقق من أي طرف مقابل جديد لا يعرفه التاجر وخاصة إذا كان غير معروف أيضا في القطاع الذي يعمل فيه التاجر. وينبغي أن يكون لدى الطرف المقابل الذي يقترح إجراء صفقة في مجال الألماس أو المجوهرات أو المعادن الثمينة المعرفة والخبرة والقدرة، المالية والتقنية، على الدخول في تلك المعاملة.

111. تشمل الأطراف المقابلة المرتفعة المخاطر شخصاً يتميز بما يلي:

- لا يفهم القطاع الذي يقترح العمل فيه، أو ليس لديه مكان عمل أو معدات أو أموال ضرورية ومناسبة لمثل هذا الالتزام، أو لا يبدو أنه يعرف الشروط والأحكام المالية المعتادة.
- يقترح معاملة لا معنى لها، أو تكون مبالغاً بها بالنظر إلى الظروف من حيث المبلغ أو الجودة أو الربح المحتمل.
- تفصله مسافة جغرافية كبيرة وغير مبررة عن تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة.
- يستخدم مصارف غير متخصصة أو لا تقدم خدمات بانتظام في مثل هذه المجالات، ولا ترتبط بأي شكل من الأشكال بموقع الطرف المقابل والمنتجات.
- يجري تغييرات متكررة وغير مبررة في الحسابات المصرفية، خاصة بين البنوك في البلدان الأخرى.
- يشرك أطرافا ثالثة في المعاملات، إما كجهة تدفع أو تتلقى الدفع أو المنتج ، دون غرض تجاري مشروع واضح.
- لا يحدد المستفيدين الحقيقيين أو أصحاب المصالح والتحكم، حيث يكون ذلك متوقعا تجاريا.

- يسعى إلى عدم الكشف عن هويته من خلال إجراء أعمال عادية عبر محاسبين أو محامين أو وسطاء آخرين، انظر الفقرة أعلاه.
- يستعمل النقد في معاملاته مع تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة ، أو مع نظرائه بطريقة غير نموذجية ومعتادة.
- يستخدم شركات الخدمات المالية أو غيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية دون أي غرض تجاري مشروع واضح.
- هو شخص معرض سياسيا.

مخاطر المنتج / الخدمة

112. يجب أن يتضمن التقييم الشامل للمخاطر أيضا تحديد المخاطر المحتملة التي تمثلها المنتجات والخدمات التي يقدمها تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة. يجب أن يتضمن تحديد مخاطر المنتجات والخدمات مراعاة العوامل التالية:

أ- المنتجات المعروضة

113. يمكن استخدام الألماس والمجوهرات والمعادن الثمينة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكن قد تختلف منفعتها ومستوى المخاطر التي تمثلها بحسب قيمة المنتج. ما لم تتضمن المعاملات كميات كبيرة جدا، يرجح أن تحمل المنتجات المنخفضة القيمة مخاطر أقل من المنتجات الأعلى قيمة. ومع ذلك، يجب أن يدرك التجار أن القيم قد تتقلب بحسب العرض والطلب. قد تختلف القيمة النسبية لبعض المواد بشكل كبير بين البلدان المختلفة وبمرور الوقت.

114. وفقاً لطبيعة المعاملات والأطراف المقابلة والكميات، يمكن أن يكون الذهب الأعلى خطورة. يعتبر الذهب الخالص أو الذهب الخالص نسبيا نفس المادة في جميع أنحاء العالم، مع معيار سعر عالمي يصدر يوميا، ويمكن أيضا استخدامه كعملة بحد ذاته، *على سبيل المثال* من قبل دار الحوالة. يتوفر الذهب في مجموعة متنوعة من الأشكال، مثل السبائك أو العملات المعدنية أو المجوهرات أو الخردة ، ويتم تداوله دوليا في جميع هذه الأشكال.

115. على الرغم من أن سبائك الذهب الخردة أو غيرها من الخردة الحاملة للذهب قد تتطلب معالجة وتصفية على نطاق كبير للوصول إلى السوق النهائية، يتم خصم هذه التكاليف مسبقاً، ويبقى سعر الخردة عند التداول بقيمة عالية في الأسواق العالمية التي تقدر بمليارات الدولارات. تعتبر قيمة العديد من المواد الخردة غير مؤكدة ولا يمكن معرفتها بدقة قبل أن تتم معالجتها وفحصها، مما قد يمثل مخاطر مكافحة غسل الأموال إذا كانت الأطراف تقلل من قيمة الشحنات الدولية أو تبالغ في قيمتها.

116. يمكن أن يكون الذهب الغريني وغبار الذهب مؤشرا على عمليات تعدين غير رسمي يجريها أفراد ومجموعات صغيرة، غالبا في المناطق التي تتميز بالأعمال المصرفية غير الرسمية وغياب التنظيم، وبالتالي قد تكون مخاطرها أكثر ارتفاعاً.

117. الخصائص الفيزيائية للمنتجات المعروضة هي أيضا عامل يجب مراعاته. إذ تعتبر المنتجات التي يسهل حملها والتي من غير المرجح أن تلفت انتباه أجهزة إنفاذ القانون معرضة بشكل أكبر لخطر استخدامها في غسل الأموال عبر الحدود. على سبيل المثال، يتخذ الألماس شكلاً صغيراً ووزنه خفيف ولا يتم اكتشافه بواسطة أجهزة الكشف عن المعادن، ويمكن إخفاء قيمة كبيرة جدا من خلاله بكل سهولة.

118. أخيراً، يجب مراعاة مخاطر التعامل بالمنتجات المسروقة أو الاحتيالية. كما هو الحال مع جميع الأشياء الثمينة، فإن الالماس والمجوهرات والمعادن الثمينة تجذب الصوص، ويجب أن يكون التجار على دراية بمخاطر الاتجار بالمنتجات المسروقة. على سبيل المثال، يجب أن يظل تجار المجوهرات ومحلات الرهن وكل من يشتري مجوهرات ذهبية مستعملة متيقظين لإمكانية أن تعرَض عليهم مجوهرات مسروقة. بالإضافة إلى السلع المسروقة، على التجار أن يكونوا واعين للمخاطر المرتبطة بالسلع الاحتيالية، مثل الالماس الاصطناعي الذي يُعرَض على أنه ألماس طبيعي، أو الذهب عيار 14 قيراطا الذي يُعرَض على أنه 18 قيراطا.

ب- الخدمات المقدّمة

119. ينشئ كبار تجار الذهب حسابات معدنية لعملائهم، للتخزين الآمن المؤقت أو للاستثمار، ويقومون بتحويل أرصدة الذهب الخاصة بالأطراف المقابلة في هذه الحسابات في ما بينهم، وبين المستودعات ووجهات التسليم في جميع أنحاء العالم، مع خدمات مماثلة لتلك التي تقدمها البنوك بالمال والاعتمادات المالية. قد تكون هذه الخدمات، سواء تلك التي تقدمها المصارف أو ما يقدمه كبار تجار الذهب، مفيدة لغاسلي الأموال وممولي الإرهاب بغية نقل قيمة عالية من خلال التجارة الدولية، تحت ستار أعمال تجارية مشروعة، ولكن من غير المرجح أن تكون مجهولة الهوية وغير منتظمة، وبالتالي قد تكون أقل خطورة.

ج- خصائص السوق

120. من المفيد أن نضع في اعتبارنا المبادئ العامة التالية التي قد تخفض مستويات المخاطر في معاملات معينة:

- فرص محدودة لإعادة البيع – قد لا يرى غاسلو الأموال أن فرص إعادة البيع المحدودة فرص جذابة لهم[4].
- حجم السوق – يرجح أن تصعّب السوق الصغيرة على غاسلي الأموال هيكلة معاملاتهم، وتمويه المعاملات المتعددة (بهدف خلق مسافة بين البائع والشاري النهائي) ، وإجراء معاملات مجهولة الهوية، وبالتالي تكون أقل جاذبية لغاسلي الأموال.
- درجة الخبرة المطلوبة - إذا كانت الخبرة المتخصصة مطلوبة للمعاملات، فقد تكون مخاطر استخدام هذه المعاملات من قبل غاسلي الأموال أقل. على سبيل المثال، يعتبر الالماس فريداً من نوعه، إذ يحمل بعضه قيمة عالية للغاية

[4] على سبيل المثال، فإن المحفزات الصناعية المستهلكة التي تحتوي على معادن من مجموعة البلاتين تمتلك عموما فرص إعادة بيع تقتصر على مصافي البلاتين، وبالتالي فهي أقل خطورة في مجال غسل الأموال. الفضة المستخدمة في التصوير والإلكترونيات، وهي تطبيقات متخصصة لا يمكن إزالة القيمة منها بسهولة، هي أيضاً أقل خطورة. بالطبع ، يمكن استخدام المجوهرات والعملات المعدنية البلاتينية والفضية من قبل غاسلي الأموال. تم استخدام الفضة لعدة قرون كنقود، كما له أهمية خاصة في بعض المناطق الجغرافية والثقافات، *مثل* الهند.

بينما تتدنى قيمة البعض الآخر بشكل كبير. كل ذلك منوط بحجمه وخصائصه الفيزيائية، عادة بحسب تقدير وحكم أصحاب الخبرة في مجال تقييم الالماس. ومع ازدياد قيمة المعاملات، إما بسبب ارتفاع عدد الالماس المعني أو ارتفاع جودة كل حبة ألماس على حدة، تزداد الحاجة إلى الخبرة والأسواق المتخصصة. قد لا يكون لدى غاسلي الأموال مثل هذه الخبرة. غير أن هذه الخبرة موجودة في العديد من الأماكن، وقد يتمكن غاسلو الأموال من الحصول عليها أو توظيفها.

- درجة تنظيم السوق - إذا تم تنظيم السوق، فقد تكون المعاملات في هذا السوق أقل خطورة (انظر أدناه المتغيرات الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار لتحديد المخاطر) بحسب درجة التنظيم.

- تكاليف المعاملات - يمكن أن ينطوي غسل الأموال وتمويل الإرهاب على معاملات متعددة، حيث يضع المجرمون أولا أصولا غير قانونية داخل منتج مشروع، محاولين قدر الإمكان عدم الكشف عن هويتهم، ثم يموّهون هذه الأصول ويخفونها من خلال معاملات وسيطة، ثم يزيلونها في وقت ومكان مختلفين. ويسعى غاسلو الأموال قدر الإمكان إلى إخراج أصولهم غير القانونية من هذه المعاملات. قد يبدون استعداداً لقبول الخسائر في معاملات التمويه والإخفاء هذه، لكنهم قد يفضلون الاحتفاظ بها عند الحد الأدنى. لذلك، فإن المعاملات التي تنطوي على منتجات مرتفعة القيمة وتكاليف معاملات منخفضة قد تجذب بشكل خاص غاسلي الأموال وممولي الإرهاب. على سبيل المثال، سيؤدي شراء العملات الذهبية الخالصة، والبيع اللاحق لتلك العملات المعدنية في موقع آخر، إلى تغطية معظم سعر الشراء الأصلي بسرعة. من ناحية أخرى، قد يكون لشراء سبيكة ذهبية متخصصة قيمة عند إعادة البيع تساوي فقط قيمة محتوى الذهب، فتضيع أي قيمة مضافة خلال التصنيع وتضيع معها رسوم تصفية الذهب أيضاً. من شأن هذه المعاملة أن تجعل غاسلي الأموال يدفعون تكاليف معاملات كبيرة، وبالتالي قد تكون أقل خطورة.

د- طرق التمويل

121. تؤثر طريقة الدفع المستخدمة على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن المرجح أن تنخفض المخاطر إذا تمت المعاملات من خلال النظام المصرفي السائد. على العكس من ذلك، قد يزيد الخطر في الحالات التالية:

- قد يشكل النقد، لا سيما بكميات كبيرة، مؤشراً تنبيهياً، خاصة إذا كان مستخدمه مجهول الهوية أو يخفي الهوية عن قصد، *على سبيل المثال*، يموّل الشاري الحقيقي المعاملة عن طريق إعطاء النقد لطرف ثالث يصبح بعد ذلك الشاري الاسمي المعروف الهوية.

- مدفوعات أو تسليم المنتج إلى أو من حسابات الطرف الثالث، *على سبيل المثال* الحسابات بأسماء أشخاص غير الأطراف المقابلة التي تمت الموافقة عليها.

- مدفوعات إلى أو من حسابات في مؤسسات مالية لا علاقة لها بمعاملة أو أطراف مقابلة تمت الموافقة عليها، مثل البنوك الموجودة في بلدان أخرى غير موقع الطرف المقابل أو المعاملة.

- آليات مالية غير مصرفية مثل مكاتب صرف العملات أو مكاتب تحويل الأموال.

المتغيرات التي قد تغير تحديد المخاطر

122. لتصميم منهجية النهج القائم على المخاطر، قد يكون هناك حاجة للنظر في سلسلة من المتغيرات الأخرى التي قد تزيد أو تقلل من المخاطر المتصورة التي يشكلها عميل أو معاملة معينة:

- مستوى التنظيم الفعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أي نظام آخر للرقابة أو الحوكمة يخضع له الطرف المقابل. يشكل الطرف المقابل الذي يكون تاجرا في المعادن الثمينة أو تاجرا في الأحجار الكريمة يعمل في دولة تعتمد نظاماً صارماً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو نظاماً مثل عملية كيمبرلي، مخاطر أقل في مجال غسل الأموال مقارنة بطرف مقابل غير خاضع للتنظيم أو خاضع فقط للحد الأدنى من التنظيم في مجال مكافحة غسل الأموال. يجب أن يكون لدى الطرف المقابل برنامج امتثال وأن يشهد على امتثاله للنظام التنظيمي المعمول به من أجل أن يعتبر منخفض المخاطر.

مربع المعلومات الأساسية

يختلف نوع الاجراءات التنظيمية ومستوى تشديدها اختلافا كبيرا بين الأنواع المختلفة من المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. على سبيل المثال، في بعض الدول، يطلب من التجار الحصول على ترخيص صادر عن الحكومة لأعمالهم الخاصة، بينما هذا غير مطلوب في دول أخرى. قد تكون التنظيمات محدودة أو غير موجودة أصلاً بالنسبة إلى تعدين المنتج وبيعه لأول مرة، لكن قد يرتفع مستوى التنظيم مع كل مرحلة من مراحل تداول المنتج.

تشارك بعض الحكومات أيضا في معاملات من خلال لتنظيمات التصدير والاستيراد، غالبا لغرض تحصيل الضرائب أو الرسوم، بما يتطلب من التجار وصف موادهم والإقرار عن قيمتها والأطراف المقابلة لعملية التصدير أو الاستيراد. قد تقلل هذه التدخلات الحكومية من المخاطر، ولكنها قد تختلف من بلد إلى آخر، ويجب تقييم تأثيرات ذلك على مستوى المخاطر مباشرة من قبل تاجر معادن ثمينة أو أحجار كريمة.

نجد بعض التنظيمات الصادرة عن الحكومة لتنظيم مجال تداول المعادن الثمينة، ولكن معظم المعاملات لا تتم في الأسواق المنظمة. يتم تداول الذهب في جميع أنحاء العالم بكميات كبيرة جدا من خلال معاملات مادية مباشرة ومن خلال المشتقات المالية، *أي* العقود الآجلة والعقود المستقبلية، والتي يمكن استخدامها للحصول على حقوق وبيعها على شكل أسهم الذهب المادية. من غير المرجح أن تكون معاملات الذهب الورقية هذه، من أي حجم كانت، مجهولة الهوية أو أن تتم نقداً، وهذا مؤكد في الأسواق المنظمة ومرجح في الأسواق غير المنظمة، ولكن في أية حال لا ينبغي تجاهلها لأغراض مكافحة غسل الأموال.

تتم نسبة كبيرة من مبيعات الألماس الخام عن طريق بلجيكا، التي تنظم بصرامة عمل التجار وإجراء المعاملات (بما في ذلك التفتيش المادي وتقييم قيمة جميع الالماس المستورد والمصدر، بما يستبعد بالتالي التقييم والمخاطر المتصلة بالألماس الاصطناعي)، ومن ثم من خلال البورصات ذات قواعد ممارسة صارمة للأعضاء. تشارك بعض الدول في عملية كيمبرلي. تنطبق عملية كيمبرلي على تجار الالماس الخام، بمن فيهم مستوردي ومصدري الالماس الخام، عندما يعملون في الدول المشاركة. وعندما تطبق عملية كيمبرلي، فإنها تقلل إلى حد كبير من مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يساهم تطبيق نظم ضمانات التجار ومعاملاتهم من خلال البورصات في تقليل المخاطر في تجارة الالماس المصقول والمجوهرات التي تحتوي على ألماس، شأنها في ذلك شأن التعاملات مع مدفوعات التحويل المصرفي فقط من قبل التجار الخاضعين للتنظيم والإشراف الحكومي.

- حجم المعاملة، حيث تطرح المعاملات الأكبر حجماً مخاطر أعلى، مع الأخذ في الاعتبار دائما إمكانية هيكلة المعاملات الأصغر حجماً عمداً.
- مستوى التنظيم الحكومي للممارسات التجارية والمحاسبية للطرف المقابل. تشكل الشركات والشركات التابعة المملوكة لها بالكامل والمملوكة ملكية عامة والمتداولة في بورصة منظمة، أو التي أصدرت أدوات مالية عامة، الحد الأدنى من مخاطر غسل الأموال. ولكن ننوه بأن الأمور لا تجري دائماً على هذا النحو، حيث قد يتم إنشاء الشركات المتداولة في البورصة من قبل غاسلي الأموال[5].
- آليات حكومية للتفتيش في مجال التدفق التجاري تنطوي على عمليات تفتيش مادي ومتابعة للتدفق التجاري و / أو التحقق من التقييم. وبشكل عام، إذا خصصت حكومة ما وظيفة حراسة وحماية لمراقبة التدفقات التجارية الواردة و/أو الصادرة، بما في ذلك التفتيش المادي للسلع وتقدير قيمتها، فقد تنخفض مخاطر غسل الأموال إلى حد كبير، فضلا عن المخاطر المتعلقة باستخدام الالماس الاصطناعي.
- طبيعة ومدى المشاركة المصرفية. بصورة عامة، يكون مستوى المخاطر أقل عندما تتم تسوية المعاملة ماليا بالكامل، سواء من جانب التاجر أو الطرف المقابل، من خلال مؤسسة مصرفية تقع في بلد عضو في مجموعة الفاتف ومعروفة بمشاركتها النشطة في تدفقات المدفوعات وترتيبات التمويل في التجارة المعينة، شريطة أن تكون المعاملة روتينية بشكل عام (بما في ذلك المدفوعات التي تتبع بدقة التدفقات التجارية الروتينية) وأن الوثائق تحتوي على ما يكفي لتحديد جميع الأطراف المعنية (أنظر أيضا المخاطر المرتبطة بطرق التمويل أعلاه).
- انتظام أو مدة علاقة العمل، أو المعرفة العامة بدور الطرف المقابل في القطاع. توفر العلاقات طويلة الأمد التي تشمل تواصلاً متكرراً فهما أفضل حول شرعية الطرف المقابل ضمن القطاع الذي يعمل فيه التاجر، كما توفر معلومات يمكن من خلالها تقييم المعاملة المقترحة للتأكد من اتساقها الاتساق مع المعايير المعتمدة في القطاع.
- إلمام تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة ببلد الطرف المقابل، بما في ذلك معرفته للقوانين واللوائح والقواعد المحلية المعمول بها، فضلا عن هيكلية ونطاق الرقابة التنظيمية.

ضوابط للحالات المرتفعة المخاطر

123. يجب على التجار تنفيذ التدابير والضوابط المناسبة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة للعملاء الذين تم تحديدهم على أنهم يشكلون مخاطر أكثر ارتفاعاً نتيجة لتقييم المخاطر الذي يجريه التاجر. قد تتناول نفس التدابير والضوابط في كثير من الأحيان أكثر من معيار واحد من معايير المخاطر المحددة، وليس من المتوقع بالضرورة أن يعتمد التجار ضوابط محددة تستهدف كل معيار. قد تشمل التدابير والضوابط المناسبة ما يلي:

- تدريب عام للموظفين المناسبين حول سبل ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالتجار.
- تدريب مستهدف للموظفين المناسبين لزيادة الوعي بالعملاء أو المعاملات من فئة المخاطر المرتفعة.

[5] أنظر تقرير مجموعة الفاتف حول تطبيقات غسل الأموال، 2002-2003، الفقرة 37. مثال 10: كيان اعتباري مدرج في القائمة أنشئ خصيصا لغسل أموال غير مشروعة؛ مثال 12: تاجر مخدرات يسيطر على شركة مطروحة للتداول العام.

- تعزيز مستويات تدابير معرفة عميلك / معرفة الطرف المقابل أو تدابير العناية الواجبة المعززة.
- التصعيد داخل مؤسسة التاجر للحصول على موافقة الإدارة.
- زيادة مراقبة المعاملات.
- زيادة الضوابط وتواتر مراجعة العلاقات.

الفصل الثاني: تطبيق النهج القائم على المخاطر

124. ينبغي تطبيق نهج قائم على المخاطر في جميع أنحاء المؤسسة، بما في ذلك المؤسسة المتعددة الجنسيات. يجب أن تكون السياسات والمعايير والإجراءات متشابهة، إن لم تكن متطابقة، عبر المؤسسة أو الأعمال التجارية، ويجب أن تتواصل أجزاء منفصلة من المؤسسة أو الشركة مع بعضها البعض في ما يتعلق بتنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بها. إذا صنف شخص أو معاملة صمن فئة المخاطر المرتفعة في جزء من المؤسسة، يلزم إبلاغ الأجزاء الأخرى من تلك المؤسسة التي قد تتعامل مع ذلك الشخص أو تجري المعاملة في الوقت نفسه.

125. تختلف المعايير القانونية وثقافات الإنفاذ، ويجب أن يكون الأشخاص المشاركون في الأعمال التجارية في دولة ما على دراية بقوانين ذلك البلد والسلطات المختصة والاستجابة لها. يجب أن يكون هناك تشابه في كافة خطوات التنفيذ الشائعة التالية:

<u>العناية الواجبة تجاه العميل / تدابير إعرف عميلك/ الطرف المقابل</u>

126. يهدف نشاط إعرف عميلك/ الطرف المقابل ضمن برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالتاجر إلى تمكين تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة من أن يقتنع بطريقة معقولة بمعرفة الهوية الحقيقية لكل طرف مقابل / عميل وأنواع المعاملات التي يقترحها الطرف المقابل. يجب أن يتضمن برنامج التاجر إجراءات من أجل:

- تحديد الأطراف المقابلة / العملاء والتحقق منها قبل إقامة علاقة عمل، مثل الدخول في التزامات تعاقدية. يجب أن يكون هذا الشخص الطبيعي أو الاعتباري المحدد أو المصرح له والوكلاء المحددون بالكامل هم الشخص أو الأشخاص الوحيدين الذين يؤذن بأن يتلقوا الدفع، أو استلام المنتج، ما لم تكن هناك أسباب تجارية مشروعة وموثقة، ويتم تحديد أي طرف ثالث بشكل مناسب والتحقق من هويته.
- تحديد المستفيدين الحقيقيين واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من الهويات، بحيث يكون التاجر مقتنعا بشكل معقول بأنه يعرف من هم المستفيدون الحقيقيون. وتختلف التدابير التي يجب اتخاذها للتحقق من هوية المستفيد الحقيقي بحسب المخاطر. بالنسبة للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، يجب أن يشمل ذلك اتخاذ تدابير معقولة لفهم هيكلية الملكية والسيطرة للطرف المقابل / العميل.
- الحصول على معلومات لفهم ظروف وأعمال الطرف المقابل / العميل، بما في ذلك الطبيعة المتوقعة ومستوى المعاملات المقترحة.

127. في الظروف التي تكون فيها توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف) قابلة للتطبيق (*أي* بالنسبة للمعاملات التي تنطوي على نقد يساوي أو يزيد عن 15 ألف دولار أمريكي/ يورو)، فإن القاعدة العامة المعمول بها هي أن الأطراف المقابلة / العملاء يجب أن تخضع لمجموعة كاملة من تدابير العناية الواجبة. علاوة على ذلك، يجب تطبيق نشاط وإجراءات إضافية لتحديد الطرف المقابل / العميل عند رصد وجود مخاطر مرتفعة (مثلاً في حالة الاشخاص المعرضين سياسياً أو المعاملات التي ترتبط بدول عالية المخاطر). في هذه الحالات، على سبيل المثال، يجب على تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة تنفيذ تدابير وضوابط إضافية

للتخفيف من هذا الخطر. قد تشمل هذه التدابير زيادة مستويات معرفة الطرف المقابل أو تدابير العناية الواجبة المعززة وزيادة الاتصال المباشر مع الطرف المقابل (على سبيل المثال، من شأن مراقبة عملياته وموظفيه ومعداته أن تعزز من عملية التحقق الإضافية من شرعيته). كما تتطلب رفع مستوى مراقبة المعاملات.

128. يجب تسجيل هذه الخطوات والاحتفاظ بها في ملف يتعلق بكل طرف مقابل / عميل. في الظروف التي تحددها السلطات العامة والتي تنخفض فيها مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، قد يُسمَح للتجار بتطبيق تدابير عناية واجبة مخففة أو مبسطة عند تحديد هوية الطرف المقابل / العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها مع مراعاة الفئة التي ينتمي اليها الطرف المقابل / العميل أو المنتج أو المعاملة.

129. وفي ظروف أخرى (*أي* بالنسبة للمعاملات التي لا تنطوي على مبالغ نقدية تساوي أو تزيد عن 15 ألف دولار أمريكي/ يورو) وحيث لا يشترط القانون الوطني خلاف ذلك، يمكن تحديد هوية الطرف المقابل/ العميل من خلال ممارسات وارتباطات قطاعية أوسع نطاقا تحتفظ بالفعل ببيانات قابلة للمقارنة يمكن للسلطات الوصول إليها بسهولة، أو بالرجوع إلى قواعد البيانات التي تحتفظ بها الحكومة (قاعدة بيانات التجار المسجلين، قاعدة بيانات متعلقة بضريبة القيمة المضافة، وما إلى ذلك). من شأن ذلك أن يؤدي إلى التخفيف من أعباء المعاملات، لا سيما على التجار الصغار والمتوسطي الحجم الذين يعتمدون بالفعل على موارد القطاع هذه للحفاظ على الأمن وعلى معايير عالية في ممارساتهم التجارية. ففي قطاع الألماس مثلاً، تجرى معاملات الالماس الخام في نطاق عملية كيمبرلي. قد يتم التداول في الالماس الخام والمصقول من خلال بورصات أعضاء في الاتحاد العالمي لبورصات الالماس. يمكن أن يشير التجار بكل شفافية إلى هذه المصادر لتحديد هوية الطرف المقابل / العميل بدلا من إعادة إنشاء جميع بيانات التعريف في ملفات متعددة للتجار والمعاملات.

130. في ظروف مماثلة، قد توفر البرامج التنظيمية و / أو الجمعيات القطاعية الأخرى معلومات وتأكيدات مماثلة للطرف المقابل. ويمكن أيضا تحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة المعروفة جيدا والقائمة منذ أمد بعيد بالرجوع بكل شفافية إلى المعلومات الموجودة لدى التاجر، بدلا من إعادة إنشائها. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تقتصر هذه الممارسات المبسطة لتحديد هوية الطرف المقابل على المعاملات التي تشمل ممارسات تداول تجاري ودفع مصرفي قياسية لا تثير الشك والقلق، ولا تلغي تماما بأي حال من الأحوال الحاجة إلى تطبيق التحليل القائم على المخاطر على المعاملات أو العملاء أو الأطراف المقابلة.

<u>مراقبة الأطراف المقابلة / العملاء والمعاملات</u>

131. تعتمد درجة وطبيعة إجراءات المراقبة التي ينفذها تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة على حجم الأعمال وتقييم المخاطر الذي اجراه التاجر. بناء على نتائج تقييم المخاطر ووفقا لأي متطلبات تشريعية أو تنظيمية، لا تخضع جميع المعاملات أو الأطراف المقابلة / العملاء لإجراءات المراقبة نفسها وبالدرجة ذاتها. قد لا يتجلّى الخطر واضحا إلا بعد أن يبدأ الطرف المقابل معاملاته، خصوصا إذا اختلفت تلك المعاملات عن تلك التي كانت متوقعة أصلا، كما ينبغي أن تُلحّظ التغييرات في المعاملات ويتم تقييمها. يجب دائما توثيق برنامج المراقبة ونتائج المراقبة، ويجب على تاجر المعادن الثمينة أو تاجر الأحجار الكريمة تقييم برنامج المراقبة الخاص به بشكل دوري للتأكد من كفايته.

الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

132. عادة ما تستند الظروف التي تتطلب إبلاغ التاجر للهيئة الرقابية التي يخضع لها عن أي معاملة أو نشاط مشبوه إلى قواعد معينة ويكون منصوصاً عليها في القانون الوطني، فلا ينطبق النهج القائم على المخاطر على هذه التقارير. ومع ذلك، فإن برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يستند إلى النهج القائم على المخاطر، يوجه الاهتمام والموارد نحو أنشطة ذات مخاطر أعلى، ويحدد بسهولة أكبر النشاط المشبوه، وينبغي أن يشجع الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

133. يجب إجراء مراجعة دورية لمدى كفاية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يطبقه التاجر في تحديد النشاط المشبوه والإبلاغ عنه بشكل صحيح.

مكافحة تمويل الإرهاب

134. على التجار أن يشيروا إلى الفقرات من 42 إلى 46 في ما يتعلق بتمويل الإرهاب.

التدريب والتوعية

135. يعتمد نجاح برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي اعتمده التاجر على تطبيقه في كافة جوانب الأنشطة التجارية التي يجريها التاجر، وبالتالي على إخضاع الموظفين للتدريب المناسب. على التاجر إبلاغ جميع الموظفين بأن لديه برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يهدف إلى رصد وردع أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك إفهامهم بأهمية وعيهم لهذا الموضوع وتعاونهم ومشاركتهم فيه. يجب تشجيع جميع الموظفين وتدريبهم على الاتصال بالإدارة عندما يلحظون أو يطلعون على أي نشاط مشبوه.

136. يختلف التدريب الذي يخضع له موظفون محددون وفقا لأدوارهم، *على سبيل المثال الاتصال* بالطرف المقابل / العميل، والاستلام والتفتيش، والتداول، والخدمات المصرفية، والمحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات، ووفقا لمستويات المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة/ العملاء والمعاملات التي يرصدون فيها ارتباطاً تجارياً بهم. يجب مراجعة هذا التدريب بصورة دورية للتأكد من كفايته وتكراره حسب الاقتضاء. كما يجب استخدام كل حادث أو استفسار في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ينشأ في سياق العمل كفرصة لتعزيز وعي وفهم الموظفين لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يطبقه التاجر وليفهموا الدور الذي يضطلعون به في تنفيذه. إذا تبين وجود أي شكوك أو مخاوف أو مخاطر عالية عند تنفيذ أنشطة المراقبة، يجب إجراء تدريبات إضافية تتناول بالتحديد تلك الظروف وتكون موجهة للموظفين المناسبين.

الفصل الثالث: الضوابط الداخلية

137. تختلف العديد من الأعمال والمهن غير المالية المحددة اختلافا كبيرا عن المؤسسات المالية من حيث الحجم. وعلى النقيض من معظم المؤسسات المالية، فإن عددا كبيرا من الأعمال والمهن غير المالية المحددة لا يضم سوى عدد قليل من الموظفين. وهذا يحد من الموارد التي يمكن أن تخصصها الشركات والمهن الصغيرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالنسبة لعدد من

الأعمال والمهن غير المالية المحددة، قد يكون شخص واحد مسؤولا عن وظائف المكتب الأمامي، والمكتب الخلفي، والإبلاغ عن حالات غسل الأموال، والإدارة العليا. هذه الخصوصية الت تتمتع بها الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك التجار، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تصميم إطار قائم على المخاطر لأنظمة الرقابة الداخلية. وتحدد الملاحظة التفسيرية للتوصية 15، التي تتناول الضوابط الداخلية، أن نوع ونطاق التدابير التي يتعين اتخاذها لكل من متطلباتها ينبغي أن يكونا مناسبين مع مراعاة حجم المنشأة.

138. لكي يكون لدى التجار نهج فعال قائم على المخاطر، يجب تضمين العملية القائمة على المخاطر في الضوابط الداخلية للشركة. وسيعتمد نجاح السياسات والإجراءات الداخلية إلى حد كبير على نظم الرقابة الداخلية. وفي ما يلي عنصران رئيسيان سيساعدان في تحقيق هذا الهدف.

ثقافة الامتثال

139. ينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

- صياغة برنامج تدريبي لجميع التجار وتنفيذه وتحديثه.
- مراقبة أي تغييرات تنظيمية حكومية.
- إجراء مراجعة مجدولة بانتظام لسياسات وإجراءات الامتثال المعمول بها ضمن ممارسات القطاع، والتي ستساعد في تشكيل ثقافة الامتثال ضمن القطاع.

تبني الإدارة العليا ودعمها لهذا النهج

140. يتطلب برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على المخاطر التزاما ومشاركة ودعماً من المالكين والأشخاص المسيطرين. يجب أن يكون جزءا من ثقافة الامتثال القانوني والأخلاقي التي يجب على كبار مسؤولي الإدارة غرسها لجميع في نفوس الموظفين والأطراف المقابلة والأشخاص الآخرين المرتبطين بالمؤسسة.

141. تعتمد طبيعة ونطاق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على عدد من العوامل بما في ذلك:

- طبيعة وحجم وتعقيدات أعمال التاجر.
- تنوع عمليات الوكيل التاجر بما في ذلك التنوع الجغرافي.
- ملف عملاء التاجر والمنتجات والخدمات التي يتعامل بها.
- حجم المعاملات وكميتها.
- درجة المخاطر المرتبطة بكل مجال من مجالات عمل التاجر.

- مدى تعامل التاجر مباشرة مع العميل أو تعامله من خلال أطراف ثالثة أو تعامله بعيداً عن لقائه به مباشرة وجهاً لوجه.
- مدى تواتر الاتصال بالعميل (إما شخصيا أو بوسائل اتصال أخرى).

142. يجب صياغة وتنفيذ برنامج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع برامج الامتثال والأمن الأخرى للأعمال. يمكن التحقق من ملف الموظفين مثلاً من خلال التحقق من تاريخهم وخلفيتهم الأمنية مع التحقق من موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعملاء والأطراف المقابلة. كما أن عمليات التحقق اليومية للجردات والتي تجريها مجموعات مستقلة داخل الشركة بهدف ردع وتقليل الخسائر الناتجة عن عمليات السرقة يمكن أن تكون مصدراً يستقي منه برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعلومات عن أي نشاط مشبوه.

143. يتطلب برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على المخاطر خبرة متخصصة حول القطاع الذي ينشط به التاجر، وحول الأعمال التي يجريها التاجر داخل القطاع، وحول أطراف مقابلة معينة. كما يتطلب معرفة تقنيات غسل الأموال، وكيف يمكن استخدامها في معاملات قطاعية معينة ومجالات العمل. نجد أنه في العديد من الشركات الصغيرة والخاصة والعائلية العاملة ضمن هذه القطاعات، تكون كل هذه المهارات والسلطات متوفرة في المقام الأول أو محصورة بالمالكين أو بأعضاء الإدارة العليا. أما داخل المؤسسات الكبيرة، تبرز الحاجة إلى تعيين شخص يتمتع بهذه المهارات وتفويضه في منصب مسؤول الامتثال.

144. يجب أن يتمتع مسؤول الامتثال الذي يتم تعيينه بسمعة طيبة داخل مؤسسة التاجر من حيث النزاهة والحكم السليم، ويجب أن يكون مخولا ومستعدا لمناقضة أشخاص يمتلكون مصالح محدودة في المعاملات المقترحة والأطراف المقابلة، بما في ذلك المالكين، ويجب أن يكون معروفا داخل مؤسسة التاجر على هذا النحو.

145. مع مراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحجم التاجر، ينبغي أن يتضمن برنامج الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالتاجر إجراءات من شأنها:

- التأكد من استيفاء المتطلبات التنظيمية من حفظ السجلات وإعداد التقارير، ومن دمج التغييرات في المتطلبات التنظيمية[6].
- تنفيذ إجراءات العناية الواجبة القائمة على المخاطر تجاه الطرف المقابل.
- توفير ضوابط كافية للأطراف المقابلة والمعاملات والمنتجات ذات المخاطر العالية.
- تمكين تحديد المعاملات التي يجب الإبلاغ عنها في الوقت المناسب وضمان تقديم التقارير المطلوبة بدقة.
- توفير المراقبة الكافية.
- توفير الإشراف الملائم على الموظفين.

[6] لا يكتمل تطبيق برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون توثيق هذا التطبيق. يتطلب التوثيق تحليلا منهجيا، وهو أساس النهج القائم على المخاطر. كما يوفر ذاكرة مؤسسية لذلك التحليل وقراراته وإجراءاته. ويساهم في تيسير تبادل المعلومات داخل مؤسسة التاجر، وعند الاقتضاء، مع السلطات المختصة. كما يوفر ركيزة يمكن على أساسها قياس وتحسين برنامج وممارسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- توفير التدريب المناسب والمحدث.

146. يجب أن يكون برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وثيقة حية، تتغير مع ظهور ظروف جديدة، وتتكيف مع زيادة فهم عناصرها، مثل المعلومات المستمدة من المراجعة الدورية والمراقبة والأنشطة المشبوهة، والاستجابة للتوصيات. وينبغي للتجار أيضا أن يأخذوا في الاعتبار المواد ذات الصلة التي تنشرها السطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم.

147. كما يجب على الإدارة العليا ومسؤول الامتثال الذي تم تعيينه الترتيب لإجراء مراجعة دورية منتظمة لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعملياته، وتنفيذ التوصيات الناشئة عن هذه المراجعة، والتحسين المستمر للبرنامج. ليس ضرورياً أن تجرى هذه المراجعة من قبل أشخاص من خارج مؤسسة التاجر، ولكن يجب أن يجريها شخص مؤهل وإذا أمكن أن يكون مستقلا عن مسؤول الامتثال. إذ من شأن شخص لا يشارك بشكل مباشر في العمليات اليومية لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن يضفي منظوراً مختلفاً عن أنشطة البرنامج. أما في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث يشارك المالكون/ أعضاء الإدارة العليا بشكل مباشر في برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا يلزم أن تكون المراجعة الدورية مهمة رسمية. إذا قام التاجر بالإبلاغ عن معاملات إلى السطات المختصة المحددة أو المنظمات ذاتية التنظيم، وتلقى التعليقات المناسبة من هذه السلطات، قد تصير التقارير الخطية حول هذا النشاط التنظيمي بمثابة مراجعة أو قاعدة بيانات له.

148. ينبغي إبلاغ الإدارة العليا التي لا ترتبط مباشرة ببرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن عمليات البرنامج والدروس المستفادة من التجربة، وينبغي طرح الأسئلة عليها وأخذ والتعليقات منها. ومن شأن هذا التواصل تعزيز البرنامج، وغرس مبادئه داخل المؤسسة أو الشركة.

الملحقات

الملحق 1 - مصادر المعلومات الإضافية

توجد مصادر مختلفة للمعلومات التي قد تساعد الحكومات والتجار في تطوير نهج قائم على المخاطر. على الرغم من أن هذه القائمة ليست شاملة، إلا أنها تسلط الضوء على عدد من روابط الويب المفيدة التي قد ترغب الحكومات والتجار في الاعتماد عليها. وهي توفر مصادر إضافية للمعلومات، ويمكن أيضا الحصول على مزيد من المساعدة من مصادر معلومات أخرى مثل تقييمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أ. وثائق من مجموعة العمل المالي (الفاتف)

مجموعة الفاتف هي هيئة حكومية دولية تهدف إلى تطوير وتعزيز سياسات وطنية ودولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل الموارد الرئيسية التوصيات الأربعين بشأن غسل الأموال وتسع توصيات خاصة بشأن تمويل الإرهاب، ومنهجية تقييم الامتثال لتوصيات الفاتف، ودليل الدول والمقيمين، وتقارير الوسائل والتوجهات (التطبيقات)، وتقارير التقييم المتبادل.

http://www.fatf-gafi.org

ب. مصادر أخرى للمعلومات لمساعدة الدول والتجار على تقييم المخاطر في الدول والأنشطة العابرة للحدود

عند تحديد مستويات المخاطر المرتبطة بنشاط معين في دولة معينة أو عبر الحدود، قد يعتمد تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والحكومات على مجموعة من مصادر معلومات متاحة للجمهور، وقد تشمل هذه المصادر تقارير تفصّل كيفية التقيد بالمعايير والمدونات الدولية، وتصنيفات المخاطر المحددة المرتبطة بالنشاط غير المشروع، والمسوحات حول الفساد ومستويات التعاون الدولي. على الرغم من أنها ليست قائمة شاملة، نجد أن ما ورد أدناه هو شائع الاستخدام:

- تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن مراعاة المعايير والقواعد الدولية (برنامج تقييم القطاع المالي)
    - تقارير البنك الدولي: http://www1.worldbank.org/finance/html/cntrynew2.html
    - صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/np/rosc/rosc.asp?sort=topic#RR
    - تقييمات طاقم صندوق النقد الدولي لمراكز المالية الخارجية www.imf.org/external/np/ofca/ofca.asp

- تقارير التقييم المتبادل الصادرة عن الهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف:

1. مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال

http://www.apgml.org/documents/default.aspx?DocumentCategoryID=8

2. مجموعة العمل المالي الكاريبي
http://www.cfatf.org/profiles/profiles.asp

3. لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
http://www.coe.int/moneyval

4. المجموعة الأورو آسيوية (EAG)
http://www.eurasiangroup.org/index-7.htm

5. مجموعة غافيسود
http://www.gafisud.org/miembros.htm

6. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)
http://www.menafatf.org/TopicList.asp?cType=train

7. فريق مكافحة غسل الأموال في شرق وجنوب أفريقيا
http://www.esaamlg.org/

8. مجموعة العمل الحكومي البيني لمكافحة غسل الأموال (جيابا)
http://www.giabasn.org

- المجموعة الفرعية المعني بتصنيف مخاطر الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (قائمة بتصنيفات مخاطر الدول تنشر بعد كل اجتماع)
http://www.oecd.org/document/49/0,2340,en_2649_34171_1901105_1_1_1_1,00.html
- تقرير الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات (تنشره وزارة الخارجية الأمريكية سنويا)
/http://www.state.gov/p/inl/rls/nrcrpt
- عضوية مجموعة إيغمونت - تحالف لوحدات المعلومات المالية التي تشارك في التبادل المنتظم للمعلومات وتقاسم الممارسات الجيدة، وتستند العضوية في مجموعة إيغمونت إلى إجراء رسمي يجب أن تمر به الدول من أجل أن تعتبر مستوفية لتعريف إيغمونت لوحدة المعلومات المالية.

/http://www.egmontgroup.org

- دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
http://www.unodc.org/unodc/crime_cicp_signatures_convention.html
- مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ("OFAC") التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، برامج الجزاءات
http://www.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/programs/index.shtml
- قائمة موحدة بالأشخاص والجماعات والكيانات الخاضعين للعقوبات المالية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي http://ec.europa.eu/comm/external_relations/cfsp/sanctions/list/consol-list.htm
- لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - وضع الدولة:
/http://www.un.org/sc/committees

الملحق 2 – مسرد المصطلحات

المستفيد الحقيقي

الشخص الطبيعي (الأشخاص الطبيعيون) الذي تعود له الملكة النهائية أو السيطرة النهائية على عميل و / أو الشخص الذي يتم إجراء المعاملة نيابة عنه. ويشمل هذا المصطلح أيضا الأشخاص الذين يمارسون السيطرة الفعلية النهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني.

السلطات المختصة

يشير مصطلح الجهات المختصة إلى جميع السلطات الإدارية وسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك وحدة المعلومات المالية والجهات الرقابية.

الطرف المقابل

شخص أو كيان أو طرف يشارك في شراء و / أو بيع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة مع تجار آخرين للمعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، بما في ذلك كل من الموردين وعملاء التجزئة.

دولة

تنطبق جميع الإشارات الواردة في توصيات مجموعة العمل المالي وفي هذا الدليل إلى *الدولة* أو *الدول* بالتساوي على الأقاليم أو الولايات القضائية.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة

أ) الكازينوهات (والتي تشمل أيضا كازينوهات الإنترنت).

ب) الوكلاء العقاريون.

ج) تجار المعادن الثمينة.

د) تجار الأحجار الكريمة.

هـ) المحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين والمحاسبين - يشير هذا إلى الممارسين الوحيدين أو الشركاء أو المحترفين العاملين داخل الشركات الاحترافية. لا يقصد بالمصطلح الإشارة إلى المحترفين "الداخليين" الذين هم موظفون في أنواع أخرى من الأعمال، ولا إلى العاملين في الوكالات الحكومية، الذين قد يخضعون بالفعل لتدابير من شأنها مكافحة غسل الأموال.

و) يشير مصطلح مزودو خدمات الصناديق والشركات إلى جميع الأشخاص أو المؤسسات التي لا تغطيها هذه

التوصيات، والتي تقدم كشركة أيا من الخدمات التالية لأطراف ثالثة:

- التصرف كوكيل لتشكيل الأشخاص الاعتباريين.
- التصرف (أو تدبير تصرف شخص آخر) كمدير أو سكرتير لشركة، أو شريك ضمن شراكة، أو منصب مماثل مرتبط بالأشخاص الاعتباريين الآخرين.
- توفير مكتب مسجل أو عنوان عمل أو إقامة، أو عنوان مراسلات أو عنوان إداري لشركة، أو شراكة أو أي شخص اعتباري أو ترتيب قانوني آخر.
- التصرف (أو الترتيب لشخص آخر للتصرف) كأمين لأحد الصناديق.
- التصرف (أو الترتيب لشخص آخر للتصرف) كمساهم اسمي لشخص آخر.

توصيات مجموعة العمل المالي

هي التوصيات الأربعون والتوصيات الخاصة التسع الصادرة عن مجموعة العمل المالي (الفاتف)

بيانات التعريف

هي وثائق أو بيانات أو معلومات الموثوقة من مصادر مستقلة.

الأشخاص المعرضون سياسيا

هم أفراد تم تكليفهم في السابق أو حالياً بوظائف عامة بارزة في بلد أجنبي، على سبيل المثال رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين والمسؤولين الحكوميين والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، ومسؤولي الأحزاب السياسية الهامة. تنطوي العلاقات التجارية مع أفراد الأسرة أو الشركاء المقربين منهم على مخاطر متعلقة بالسمعة على غرار المخاطر التي يواجهها الأشخاص المعرّضون سياسياً. لا يغطي التعريف الأفراد من ذوي الرتب المتوسطة أو الرتب المبتدئة في الفئات الآنفة الذكر.

منظمة ذاتية التنظيم

هي هيئة تمثل مهنة (مثل المحامين أو كتاب العدل أو غيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين أو المحاسبين)، وتتكون من أعضاء مهنيين محترفين، وتلعب دوراً في تنظيم الأشخاص المؤهلين لدخول المهنة وممارستها، كما تؤدي وظائف معينة في مجال الإشراف أو الرقابة. فعلى سبيل المثال، من الطبيعي أن تقوم هذه الهيئة بإنفاذ قواعد لضمان الحفاظ على معايير أخلاقية ومعنوية عالية من قبل من يمارسون المهنة.

الملحق 3 - أعضاء المجموعة الاستشارية الإلكترونية

الأعضاء والمراقبون في مجموعة الفاتف والهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف

الأرجنتين; مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ أستراليا; بلجيكا; أذربيجان; كندا; تاي بي الصينية، الصين؛ المفوضية الأوروبية؛ نيجيريا؛ فرنسا؛ هونغ كونغ؛ الصين؛ إيطاليا؛ اليابان؛ لوكسمبورج؛ مجموعة مونيفال Moneyval؛ هولندا؛ نيوزيلندا؛ المجموعة الخارجية لجهات الرقابة المصرفية؛ البرتغال؛ رومانيا؛ إسبانيا؛ جنوب أفريقيا؛ سويسرا؛ المملكة المتحدة؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

تجار المعادن الثمينة وتجار الأحجار الكريمة

مركز أنتويرب العالمي للألماس، المعهد الدولي للمعادن الثمينة، الاتحاد العالمي للمجوهرات، دار سك العملة الملكية الكندية، لجنة اليقظة لتجار المجوهرات، الاتحاد العالمي لبورصات الالماس، الجمعية الكندية لتجار المجوهرات.

القطاع العقاري

الاتحاد الدولي للوكلاء العقاريين، الجمعية الوطنية للوكلاء العقاريين (المملكة المتحدة) ، جمعية الوكلاء العقاريين السويديين.

قطاع مقدمي خدمات الصناديق والشركات

جمعية ممارسي تقديم خدمات الصناديق والشركات (STEP) ، مؤسسة صندوق السندات القانونية.

قطاع المحاسبين

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، والاتحاد الأوروبي للمحاسبين، والمعهد الألماني لمدققي الحسابات، ومعهد هونغ كونغ للمحاسبين العموميين، ومعهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.

قطاع الكازينوهات

جمعية الكازينو الأوروبية (ECA) ، الهيئة التنظيمية لجبل طارق ، كايل للاستشارات (مالطا)، فندق وكازينو MGM، شركة يونيبيت Unibet، شركة ويليام هيل William Hill

المحامون وكتاب العدل

ألينز آرثر روبنسون، جمعية المحامين الأمريكية، الكلية الأمريكية لصناديق والمجلس العقاري، المجلس العام للتوثيق (إسبانيا)، مجلس نقابات المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا، رابطة المحامين الدولية، جمعية القانونيين في إنكلترا وويلز، جمعية القانونيين في كندا العليا.